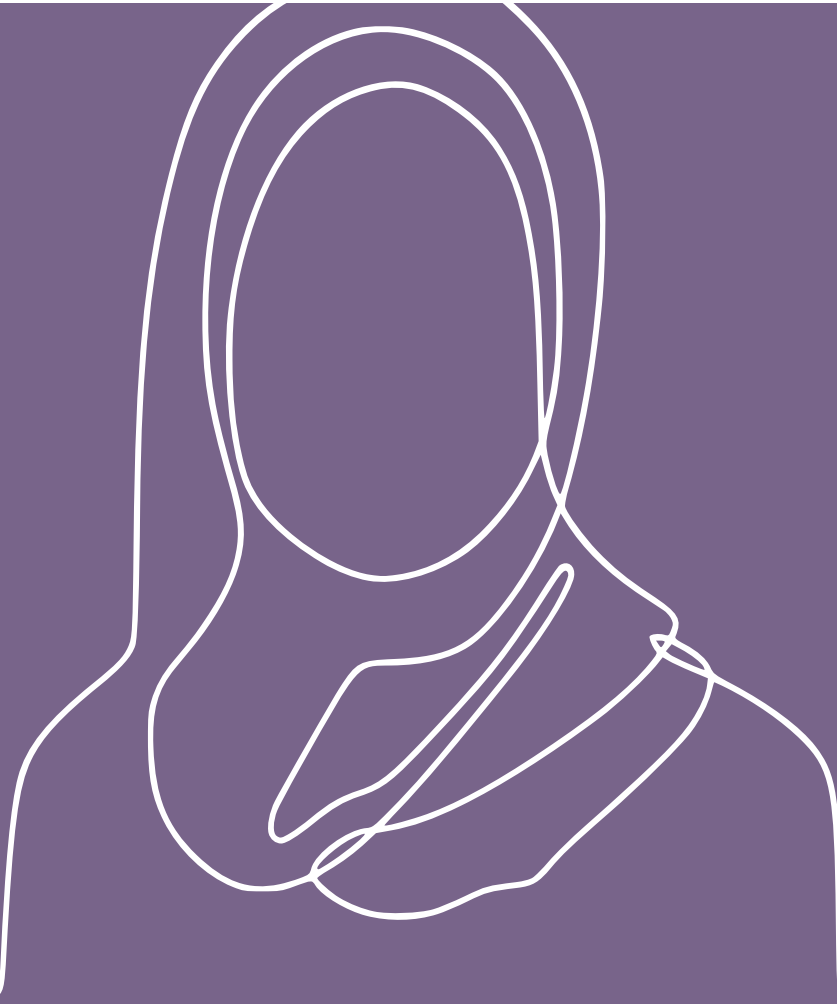




أثر العنف القائم على
النوع الاجتماعي
المُيسَّر بالتكنولوجيا
على الناجيات/الضحايا
في الأردن

كلمة افتتاحية

تتناول هذه الدراسة أثر العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا على الناجيات في الأردن، بمن فيهن الناشطات النسويات في مجال حقوق الإنسان والسياسيات، وتسلط الضوء على بعض التحديات التي تفرضها الإساءة الرقمية. ورغم ما تتيحه التكنولوجيا من فرص للتواصل والتمكين، فإنها تفتح في الوقت ذاته مجالات جديدة للتحرش، وخطاب الكراهية، والتمييز ضد النساء.

تعتمد هذه الدراسة على بحث نوعي يتناول تجارب الناجيات الحياتية، والآثار الاجتماعية والنفسية لهذا العنف، وما قد يترتب عليه من عنف جسدي، إلى جانب الثغرات في الاستجابات القانونية والمؤسسية. وتؤكد الدراسة على الحاجة الملحة لوضع استراتيجيات شاملة تُعنى بالوقاية، والحماية، والدعم للتعامل مع هذا النوع من العنف.

من خلال توثيق هذه التجارب، نأمل أن نلفت انتباه صنّاع السياسات، والأخصائيين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى خطورة العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا، بما يسهم في اتخاذ تدابير أكثر فعالية لوضع حد له. ونرى في ذلك ضرورة كبرى، لأن حماية الناجيات، وتعزيز الأمان الرقمي، ومنع هذا النوع من العنف، أمور لا تقل أهمية عن رفاه الأفراد، بل تُعدّ أيضًا أساسًا لمجتمع أردني أكثر شمولًا، ومساواة، وديمقراطية.

قد أجرينا هذه الدراسة خلال الفترة من أيار من عام ٢٠٢٤ إلى شباط من عام ٢٠٢٥، ضمن إطار عمل «اتحاد حقوق الإنسان والإدماج» (HRIC) التابع لبرنامج الشراكة الدنماركية العربية (DAPP)، وبالتعاون مع المركز الدنماركي لأبحاث المرأة والنوع الاجتماعي (KVINFO)، وبدعم من وزارة الخارجية الدنماركية.

يرجى ملاحظة أن الآراء والمعلومات الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن الموقف الرسمي لـ KVINFO أو أي من الشركاء الآخرين. تقع مسؤولية المحتوى والآراء المعبر عنها هنا على عاتق المؤلف وحده.

© KVINFO 2025



MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
OF DENMARK

سؤال البحث والهدف

ما هي الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية على الناجيات/الضحايا من العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا في الأردن؟

أهداف البحث

١. الكشف عن التداعيات النفسية والاجتماعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا على الناجيات/الضحايا والاعتراف بها بشكل وافٍ.

٢. فهم كيفية تأثير هذا النوع من العنف على مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية، سواء في العالم الحقيقي أو الافتراضي (عبر الإنترنت).

يمثل العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا تحديًا متناميًا في العصر الرقمي، إذ يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفئات المهمشة في الأردن. يهدف هذا البحث إلى استكشاف الآثار المتعددة الأبعاد لهذا النوع من العنف، لا سيما عواقبه النفسية والاجتماعية والسياسية، مع دراسة تأثيره على مشاركة الناجيات/الضحايا في العالم الحقيقي أو الافتراضي (عبر الإنترنت).

الملخص التنفذي

يستعرض هذا التقرير الآثار السائدة والمتعددة الأبعاد للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا في الأردن، مسلّطاً الضوء على نتائجه النفسية والاجتماعية والسياسية، مع التركيز على الناجيات/الضحايا.

ورفاهيتهن. أما على الصعيد الاجتماعي، فتتعرض الضحايا غالباً لأحكام مسبقة وانتقادات، ويعجز العديد منهن عن طلب الدعم خوفاً من المساس بالسمعة، ويقع ذلك نتيجة للأعراف الثقافية والأنساق الفكرية السائدة.

يُعد أثر العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا على الحياة السياسية للنساء واسع النطاق وعميق التأثير. ففي المجال السياسي، يتخذ العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا شكل مضايقات متكررة وممنهجة تهدف إلى تقويض قدرة المرأة على اتخاذ القرارات، وشرعيتها، وسلطتها في المناصب العامة. ومن أجل ترهيب الضحايا وإهانتهن وإسكات أصواتهن، يلجأ مرتكبو هذا العنف إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني وغيرها من المنصات الرقمية لإطلاق حملات رقمية منظمة تهدف إلى النيل من مكانة

كما يؤثر هذا النوع من العنف على النساء والفئات المهمشة، مما يحدّ من قدرتهن على المشاركة في العالم الحقيقي أو الافتراضي (عبر الإنترنت). ويولي البحث اهتماماً خاصاً للتجارب الحياتية للناجيات/الضحايا، مع وضع النتائج في سياق الأطر الاجتماعية والثقافية والقانونية في الأردن. وقد استندت الدراسة إلى بحث نوعي بإجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش المركزة.

تشمل الآثار النفسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا ارتفاع مستويات القلق وانعدام الثقة والانطواء الاجتماعي، وهي مظاهر تتفاقم بفعل الطابع المستمر والعلمي للإساءة عبر الإنترنت. وغالباً ما تعاني الناجيات من العزلة نتيجة الوصمة المجتمعية والضغط الأسرية التي تحد من استقلاليتهن وتعزز الأعراف الجندرية الضارة، مما ينعكس سلباً على سلامتهن

السياسيات والناشطات والشخصيات العامة من النساء.

وتتضمن هذه الحملات، التي تهدف إلى تقويض مساهمات النساء وتقليص نفوذهن السياسي، أشكالاً متعددة من العنف الجنسي والتهديدات القائمة على التمييز الجندري والمضامين المسيئة. ونتيجة لذلك، تواجه النساء صعوبات غير متكافئة عند تفاعلهن على الإنترنت.

يلجأ العديد من الناجيات/الضحايا من العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا إلى أنماط سلوكية دفاعية عبر الإنترنت لحماية صحتهم النفسية. وتشمل هذه السلوكيات تقليص الوجود الرقمي أو استخدام أسماء مستعارة أو إيقاف خاصية التعليقات أو حتى الانسحاب الكامل من العالم الافتراضي. ورغم أن هذه الاحتياطات قد تساهم في حمايتهن الفورية من الأذى، إلا أن ثمنها على المدى البعيد باهظ. إذ تفقد النساء، دون قصد، فرص المشاركة والظهور والتأثير في الخطاب السياسي عند انسحابهن من التفاعل العام، ما يؤدي فعلياً إلى تهميشهن عن المنصات ذاتها التي تُعد أساسية في تشكيل الرأي العام والسياسات، ويزيد من عزلتهن عن الفضاءات الرقمية التي تشهد تنامياً في النقاشات السياسية والحركات المجتمعية والحوارات المدنية.

ويُبرز التقرير وجود ثغرات كبيرة في الاستجابات القانونية والمؤسسية؛ إذ تواجه الناجيات/الضحايا مواقف رافضة من بعض الجهات الرسمية وضعفاً في إنفاذ قوانين الجرائم الإلكترونية القائمة، إضافة إلى محدودية الوصول إلى العدالة. كما أن منصات التكنولوجيا لا تقوم بالقدر الكافي من مراقبة المحتوى الضار، مما يترك الناجيات عرضة للعنف المتكرر. ورغم هذه التحديات، تملك الأدوات الرقمية إمكاناتٍ تحويلية؛ حيث استخدمت الناجيات/الضحايا وجماعات المناصرة هذه المنصات لزيادة الوعي وتعزيز التضامن وتوفير شبكات للدعم.

تشير الدراسة إلى الحاجة المُلِحّة إلى تضافر جهود مختلف الجهات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا في الأردن. وتشمل التوصيات السياساتية تعزيز الحماية القانونية وتحسين آليات السلامة الرقمية وتنفيذ حملات توعية عامة تهدف إلى إزالة الوصمة المرتبطة بالتبليغ وتمكين الناجيات/الضحايا. وتُعدّ الجهود التعاونية بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا ضرورةً لإيجاد بيئة رقمية أكثر أماناً وإنصافاً للنساء والفئات المهمشة. وتهدف هذه التدخلات إلى معالجة العوائق المنهجية وتعزيز بناء مجتمع يمكن الناجيات/الضحايا من استعادة استقلاليتهم والمشاركة الكاملة في مختلف مجالات الحياة.

الاستنتاجات الرئيسية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا

انتشار العنف الرقمي

- ٦٠٪ من النساء مستخدمات الإنترنت في المنطقة تعرضن للعنف الرقمي خلال العام الماضي.
- تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا أثناء جائحة كوفيد-١٩، مما أدى إلى زيادة حدة أوجه اللامساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

الأثر النفسي والاجتماعي

- أفادت الناجيات/الضحايا بمعاناتهن من القلق والعزلة وفقدان الثقة والاضطراب النفسي.
- تعاني الكثييرات من لوم الذات وفقدان الثقة بالنفس والانطواء الاجتماعي نتيجة الوصمة المجتمعية والتعرض للإساءة.
- تؤدي القيود المفروضة من الأسرة والأحكام المجتمعية إلى مزيد من العزلة وتثني الناجيات/الضحايا عن التبليغ.

استهداف النساء في المناصب العامة

- تتعرض النساء المشاركات في الحياة السياسية والعامة لمضايقات وتشويه سمعة بشكل غير متناسب عبر الإنترنت.
- تعمل هذه الهجمات على تقويض المساواة بين الجنسين وتثبط المشاركة المدنية.

التقليل من التبليغ ومشكلات الثقة

- ٨٠٪ من ضحايا الجرائم الإلكترونية هم من النساء، إلا أن ٨٪ فقط يشعرون بالراحة عند التبليغ.
- الوصمة المرتبطة بالشرف والخوف من ردود الفعل المجتمعية يعيقان الوصول إلى العدالة.
- توجد ثقة مختلطة لدى الناجيات/الضحايا في وحدة الجرائم الإلكترونية بالأردن فيما يخص السرية، إضافة إلى نقص مشرفي الحالات من النساء.

عدم كفاية الاستجابة من الجهات القانونية والمنصات الرقمية

- تواجه الناجيات/الضحايا إجراءات قانونية مطولة وغير واضحة، ويفتقرن إلى الوعي بحقوقهن.
- غالبًا ما تفشل المنصات الرقمية في تطبيق المعايير المجتمعية أو إزالة المحتوى المسيء.
- تعتمد أدوات الذكاء الاصطناعي في المراقبة على غياب الرقابة البشرية وتواجه صعوبة في التعامل مع الحالات المعقدة والسياق الاجتماعي.

تحديات المجتمع المدني

- تعاني المنظمات التي تقدم دعمًا للسلامة الرقمية من المضايقات ونقص الموارد والقمع.
- يشهد الفضاء المدني في بعض الدول (مثل مصر) بيئة معادية للعمل الحقوقي، مما يُجبر المدافعات عن حقوق النساء إلى اللجوء.

المخاطر الرقمية على الشباب والأسر

- تمتلك ٨٩٪ من الأسر الأردنية إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ويستخدم ٦٥٪ من الأطفال (من عمر ٥ سنوات فما فوق) الإنترنت.
- أفادت النساء والفتيات بالخوف من مشاركة الصور نتيجة مخاطر الابتزاز والمضايقات.

السلوكيات التكيفية والفرص الضائعة

- تتبنى الناجيات/الضحايا ممارسات للسلامة الرقمية (مثل التطبيقات المشفرة والمصادقة الثنائية)، إلا أنهن يفتقدن إلى معرفة شاملة بالثقافة الرقمية.
- التكنولوجيا سلاح ذو حدين؛ إذ يمكن استخدامها لإلحاق الضرر أو كوسيلة محتملة للدعم والتنظيم وزيادة الوعي.

المنهجية والقيود البحثية

١. تصميم البحث

اعتمد هذا البحث على طرق جمع بيانات نوعية للحصول على رؤى معمّقة وفهم شامل ومتعدد الأبعاد لتأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا في الأردن. وركز البحث على سؤالين رئيسيين:

١. ما هي التداعيات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا على الناجيات/ الضحايا؟

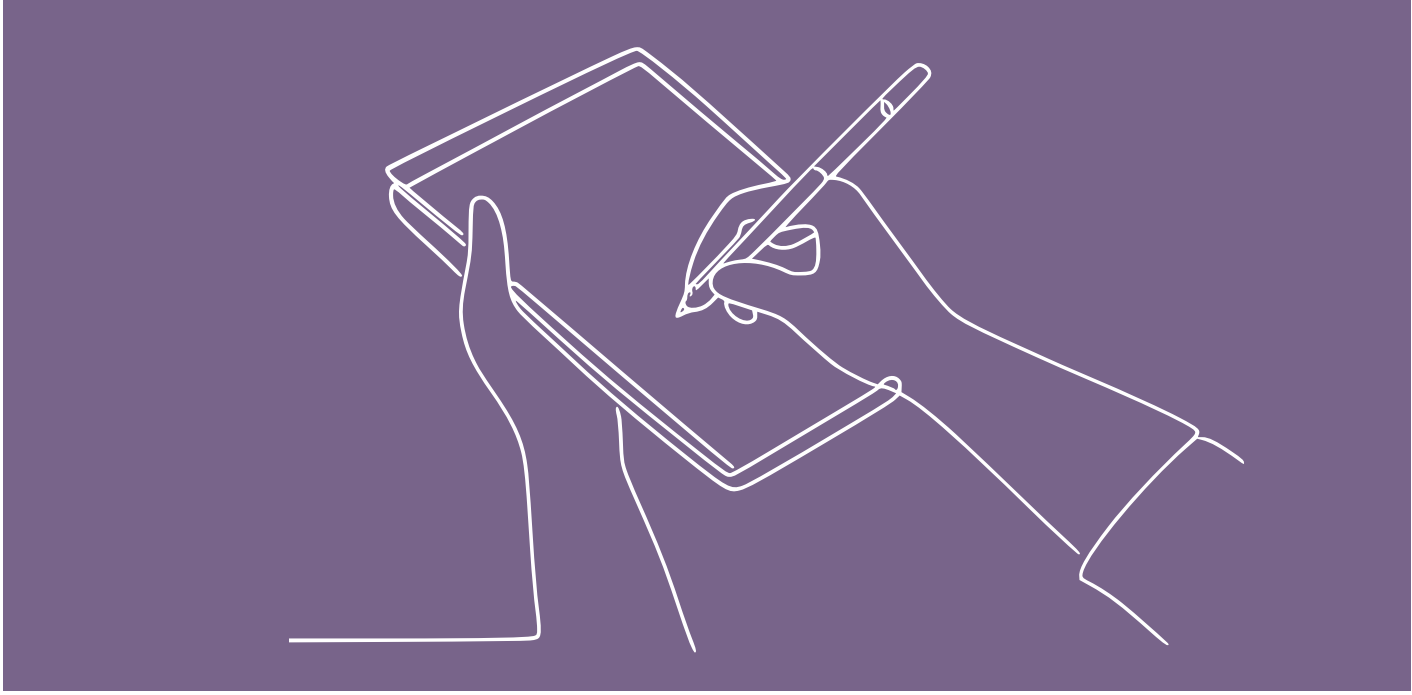
٢. هل أثر هذا النوع من العنف على مشاركة الناجيات/ الضحايا في الحياة العامة والسياسية، سواء في العالم الحقيقي أو الافتراضي (عبر الإنترنت)؟

تماشياً مع مبادئ البحث النسوي، أولت المقابلات النوعية الأولوية لأصوات وتجارب الناجيات/الضحايا، بما يضمن أن تشكّل رواياتهن التحليل وتعكس تنوع واقعهن. وقد استُخدم نهج انعكاسي طوال الدراسة، مع الاعتراف بمكانة الباحثة والتخفيف من اختلالات توازن القوى بين الباحثة والمشاركات. على سبيل المثال، ركزنا على مكانة فريق البحث وديناميكيات القوة، مع ضمان أن تكون أصوات المشاركات في قلب التحليل. خلقنا بيئة متعاطفة تستند إلى فهم الصدمات، وتمكّن المشاركات من سرد تجاربهن وفق شروطهن الخاصة، مما يمنحهن القوة كمساهمات في إنشاء المعرفة. كما أعطينا الأولوية للاعتبارات الأخلاقية، بما في ذلك الحصول على موافقة مستمرة وضمن السرية، لتخفيف اختلالات توازن القوى وضمن احترام البحث لفاعلية المشاركات وتجاربهن الحياتية. علاوة على ذلك، شجعت الدراسة على بيئة أخلاقية ومتسمة بالتعاطف لتعزيز

مساهمة المشاركات في سرد قصصهن بكلماتهن الخاصة.

ركز تصميم البحث أيضًا على بناء المعرفة بشكل مشترك مع المشاركات، مع الأخذ في الاعتبار دورهم في صياغة النتائج. ولضمان تمثيل التجارب المتداخلة للفئات المهمشة، حرص فريق البحث على استقطاب المشاركات من مجموعة واسعة من الخلفيات، شملت مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وأعراق متعددة ومناطق جغرافية متنوعة وقدرات مختلفة. وقد

بُذلت جهود خاصة لإشراك مَنْ غالبًا ما يُستبعدن من البحث، مثل النساء في الريف والنساء ذوات الإعاقة والفئات الأقلية، لضمان سماع أصواتهن وتوثيق تجاربهن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا. وقد أسهم هذا الالتزام بالتنوع في إثراء النتائج، مقدمًا فهمًا أكثر دقة وتفصيلًا للقضية عبر مختلف شرائح المجتمع.



٢. المجتمع والعينة الدراسية

تكوّن المجتمع الأساسي للعينة من النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا، وتوزعت مواقعهن الجغرافية في مختلف أنحاء الأردن، بما في ذلك المناطق الريفية والبلدات والمدن. وقد شملت المحافظات التي غطتها مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين: عمان والزرقاء والكرّك، بينما غطت مجموعات النقاش المركّزة محافظات: عمان والعقبة وعجلون والكرّك. مثّلت المشاركات خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة، وشملت فردًا واحدًا من ذوي الإعاقة. وتم إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات العاملات في المجالات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والصحفيات، وأعضاء مجتمع الميم عين+.

• شملت الجهات المعنية مديري الحالات والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمرشحين في انتخابات البرلمان لعام ٢٠٢٤. وقد ساعدوا في التواصل مع الناجيات/الضحايا وقدموا معلومات ذات صلة تعكس تجاربهن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا.

• تضمنت طريقة أخذ العينات تحديد ١٠ ناجيات/ضحايا، كنّ إما على اتصال مع فريق البحث أو تمت إحالتهم من قبل أعضاء فريق البحث وأعضاء مجتمع الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (جوسا). وقد كانت لدى هؤلاء الناجيات/الضحايا تجارب مباشرة أو غير مباشرة مع العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا.

وكان الهدف من أخذ العينات ضمان تمثيل متنوع عبر الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والمواقع الجغرافية

التجارب المتنوعة: اخترنا الناجيات/الضحايا بناءً على أشكال العنف المختلفة التي تعرضن لها، لضمان تمثيل مجموعة واسعة من التجارب.

التمثيل الشامل: شمل الاختيار نساءً ورجالاً من مواقع جغرافية مختلفة ومستويات متفاوتة من المشاركة السياسية والرقمية، بالإضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد من مختلف التوجهات الجنسية.

ومستويات المشاركة السياسية والرقمية. وقد استرشدت عملية الاختيار بثلاثة عوامل رئيسية:

الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية: اخترنا الناجيات/الضحايا بنهج يضمن تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لأولئك الأكثر عرضة لتجربة العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا، مثل الصحفيات والمحاميات والسياسيات والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان.



الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، والتي تُركز على العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا على الصعيدين العالمي والمحلي.

• المستندات التشريعية والسياسية: راجعنا المستندات المتعلقة بالسلامة الرقمية والجرائم الإلكترونية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لفهم الإطار القانوني والسياسي المتعلق بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا.

٣. طرق جمع البيانات

١.٣ المصادر الثانوية

أُجريت مراجعة شاملة للأدبيات والبيانات والتقارير المتوفرة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا، وشملت المراجعة ما يلي:

• الأوراق والتقارير الأكاديمية: التقارير والدراسات القائمة

• الأبحاث السابقة: ولتقديم إدراك سياقي للقضية، شمل التحليل الدراسات حول آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا على مشاركة النساء في الحياة السياسية في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى المستوى العالمي.

٢.٣. المصادر الأولية

١.٢.٣. أربع مجموعات نقاش مركزة

أجرى فريق البحث أربع مجموعات نقاش مركزة مع مختلف الجهات المعنية على النحو التالي:

• المشاركون: شملت العينة مشاركين من جهات تقديم الخدمات المختلفة وأفراداً من خلفيات متنوعة، مثل العاملين في السياسة والاقتصاد والصحافة والنشاط المدني. وكان الهدف من هذا الاختيار ضمان تمثيل نطاق واسع من وجهات النظر، مع التركيز على توثيق الحقائق المتداخلة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا عبر مختلف القطاعات والخبرات. وشمل المشاركون: مديري حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية ومديري البرامج والباحثين وخبراء السلامة الرقمية والمحامين. وكان المشاركون من منطقتين غير حكوميتين دوليتين و١٤ منظمة مجتمع مدني تقدم خدمات قانونية ودعماً نفسياً واجتماعياً أو اقتصادياً للناجيات/الضحايا من العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا.

• الهدف: هدفت الدراسة إلى جمع بيانات نوعية معمّقة تعكس تجارب المشاركين الشخصية في التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا، بما في ذلك تداعياته النفسية والاجتماعية والاقتصادية. كما استكشفت المناقشات تأثير هذا النوع من العنف على المشاركة في الحياة السياسية والتفاعل الرقمي.

• الممارسة: أُجريت مجموعات النقاش المركزة عبر الإنترنت ووجاهياً، في بيئات آمنة ومحايدة قدر الإمكان، مع اتخاذ إجراءات لضمان السرية وتقديم الدعم العاطفي عند الضرورة أو

بناءً على طلب المشاركات. وكان المشرفون الذين قادوا النقاشات مدربين على النهج الحساس للنوع الاجتماعي، مع التركيز على إنشاء مساحة شاملة وغير هرمية يشعر فيها المشاركون/المشاركات بالتمكين لسرد تجاربهم.

اتبع المشرفون ممارسات تستند إلى فهم الصدمات النفسية، مع مراعاة التأثيرات العاطفية والنفسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا. ولقد عملوا بنشاط على تقليل الفوارق في القوة بينهم وبين المشاركين/المشاركات من خلال التركيز على التعاون والاحترام المتبادل. واستُخدِمت أسئلة مفتوحة لتشجيع التعبير الحر وتجنب توجيه المشاركين، بما يضمن أن أصوات وتجارب الناجيات/الضحايا تقود الحوار، مع التركيز على تمكينهن طوال العملية.

٢.٢.٣. مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

استناداً إلى ما ذكر أعلاه، قام فريق البحث بتحديد قائمة تضم ١٠ ناجيات/ضحايا من العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا ممن شاركوا في مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين.

• المشاركون: شملت العينة ناجيات/ضحايا من خلفيات متنوعة، خمسة منهن كنّ مدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات، بما في ذلك أفراد من مجتمع الميم عین + وأشخاص من ذوي الإعاقة. وأُجريت المقابلات الخمس الأخرى مع نساء وفتيات من خلفيات متنوعة، مثل أفراد مجتمع الميم عین + والصحفيات وطالبات الجامعات. وقد مثل المشاركون مجموعة متنوعة من القطاعات والخبرات، حيث شملت القائمة تسع نساء ورجل واحد، من محافظات مثل عمان والزرقاء والكرک.

• الهدف: تُعَدّ التداعيات النفسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا متعددة الأبعاد وعميقة وطويلة الأمد، إذ تؤثر على الضحايا بطرق مختلفة، فتسبب القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة والعزلة والانسحاب من الحياة العامة. وهذه كلها أعراض محتملة قد تظهر لدى الضحايا. وبناءً عليه، يُدرج الانسحاب من الحياة العامة، بما في ذلك النقاشات العامة وشبه العامة بين الناجيات/الضحايا، وذلك

(١) الممارسة المستندة إلى فهم الصدمات النفسية هي نهج يعترف بالتأثيرات العميقة والمتنوعة للصدمات النفسية، ولا سيما في حالات الناجيات/الضحايا اللاتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الرقمي والعنف من الشريك الحميم (العنف الزوجي) والعنف الأسري. ويقر هذا النهج بالتأثيرات قصيرة وطويلة المدى للصدمات، مثل اضطراب ما بعد الصدمة والقلق والاضطراب العاطفي، ويُدمج هذا الفهم في جميع التفاعلات. يُؤلي هذا النهج الأولوية لسلامة الناجيات/الضحايا الجسدية والنفسية والعاطفية، ويركز على إعادة بناء شعورهن بالسيطرة والتمكين، ويلتقي معهن حيث هنّ دون إصدار أحكام، بما يضمن تلبية احتياجاتهن بشكل آمن ومراعي لتجاربهن الفردية.

لتسليط الضوء على تداعيات ذلك على المشاركة السياسية المتساوية. ومن ثم، من المهم جمع انعكاسات مفصلة ورؤى حول الاستجابات المؤسسية والشخصية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا، والتحديات في تقديم الدعم النفسي اللازم، من أجل الوصول إلى فهم أوسع لتأثير ذلك على مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية.

٣.٣. إرشادات مقابلة الناجيات/الضحايا

استقينا الإرشادات أدناه من كتاب التجربة والمعرفة في المقابلات النسوية للباحثة إل. ديفولت، ومن ورقة الباحثة غروس، إضافةً إلى خبرات المُشرفات النسويات.

١.٣.٣. الاعتبارات الأخلاقية

• الخصوصية: حرص المحاورون على حماية خصوصية وسرية المعلومات التي شاركتها الناجيات/الضحايا، بما يتماشى مع المنظور النسوي. بالإضافة إلى ذلك، جرى إخفاء هوية الاقتباسات المباشرة من المشاركات/المشاركين في جميع أجزاء الورقة.

• الموافقة المستنيرة: أُبلغت جميع المشاركات/المشاركين بشكل كامل بأهداف الدراسة، وإجراءاتها، والمخاطر والفوائد المحتملة. كما حصلنا على موافقة خطية تراعي الخصوصية قبل بدء المشاركة. وتضمنت استمارة الموافقة تنبيه المشاركات/المشاركين إلى أن المقابلة ستُسجَل صوتيًا.

• السرية: تمت حماية هويات المشاركات/المشاركين ومعلوماتهم الشخصية خلال جميع مراحل البحث، كما جرى إخفاء بياناتهم. وقد حفظنا المعلومات الحساسة بشكل آمن بحيث لا يُطلع عليها سوى الأشخاص المخوّلين. كما لم تُستخدم البيانات التي جُمعت لأي أغراض بحثية أخرى، ولن تُستخدم في المستقبل.

• خدمات الدعم: زوّدت المشاركات/المشاركين، ولا سيما ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا، بالمعلومات اللازمة وبإمكانية الوصول إلى خدمات الدعم النفسي خلال فترة الدراسة وبعدها.

• تجنّب اللغة التي تلقي اللوم على الضحايا: حرصنا على استخدام لغة خالية من أي إلقاء باللوم تجاه الناجيات/

المشاركات، مع مراعاة أن تكون اللغة داعمة وتُعزز بيئة مساندة.

• تهيئة بيئة مريحة: جرى اختيار مكان وزمان إجراء المقابلات بما يضمن راحة المشاركات/المشاركين.

• الحساسية الثقافية: أخذنا الخلفية الثقافية والسياق الاجتماعي بعين الاعتبار سواء في صياغة الأسئلة أو في أسلوب إدارة المقابلة. كما حرصنا على تحقيق توازن في العلاقة بين المشرف والمشاركات/المشاركين بما يساهم في بناء مساحة آمنة.

• الاستماع الفعّال والتعاطف: اعتمدنا منهجية الاستماع الفعّال مع إظهار التعاطف (وليس الشفقة) تجاه المشاركات/المشاركين.

• الشفافية: أُبلغت المشاركات/المشاركين بأنهن سيزودن بالنتائج النهائية للدراسة.

٢.٣.٣. التعامل مع المعلومات المُحفّزة

من الشائع أن تتضمن المقابلات أو الجلسات المتعلقة بالتجارب الشخصية معلومات قد تكون مُحفّزة للمشاركات/المشاركين. ولأجل ذلك، كان من الضروري على المُحاور أن يلتزم بما يلي:

• التعرّف على المُحفّزات: الاعتراف بأن النقاشات المتعلقة بالتجارب الشخصية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا قد تُثير استجابات عاطفية قوية، إذ يمكن أن تستحضر ذكريات التحرش أو الإساءة أو انتهاك الخصوصية أو الاستغلال عبر الإنترنت. قد تُثير هذه النقاشات مشاعر الخوف أو الخزي أو الضيق لدى الناجيات/المشاركين، عند استرجاعهم / استرجاعهم لحوادث أثرت بعمق على إحساسهم/إحساسهم بالأمان والرفاه. يمكن للمُشرفين التعرّف على هذه المُحفّزات من خلال الانتباه إلى الإشارات اللفظية وغير اللفظية، مثل التغييرات المفاجئة في نبرة الصوت أو لغة الجسد أو تعابير الوجه أو الانسحاب من الحوار. وإذا بدا على المشارك/المشاركة القلق أو الانزعاج أو التأثير العاطفي، فقد يكون ذلك مؤشراً على تعرضه/تعرضها لمُحفّز.

للاستجابة بشكل مناسب، كان على المُشرفين أن يكونوا مستعدين للقيام بما يلي:

٣.٣.٣. التعامل مع المعلومات المُحفّزة

• الموقف الحيادي: يتعيّن على المُحاور أن يُظهر التعاطف مع الحفاظ على الحياد والامتناع عن إبداء آرائه الشخصية أثناء المقابلة.

• الاستيضاح والوضوح: التأكّد من طرح أسئلة استيضاحية بشكل مدروس وصياغتها بوضوح ودقّة، بحيث لا تُفهم على أنها عبارات تقريرية.

٤.٣.٣. لغة الجسد والتواصل

• الإشارات غير اللفظية الإيجابية: الانتباه إلى لغة الجسد مثل الحفاظ على التواصل البصري وإظهار الاهتمام بالمحادثة وإبداء الانتباه والإصغاء الفعّال.

• التقدير: شكر المشاركين على مشاركتهم تجاربهم الشخصية، مع إظهار التقدير والاحترام لانفتاحهم.

• إيقاف الجلسة مؤقتاً أو الانسحاب منها: إتاحة الفرصة للمشارك/المشاركة لأخذ استراحة أو التحقق بشكل فردي مما إذا كان يرغب/ترغب بالانسحاب كلياً من المقابلة في أي وقت، مع ضمان استمراره/استمرارها وفق الوتيرة التي تناسبه/تناسبها.

• تهيئة بيئة داعمة: تذكير المشاركين بأنهم يمتلكون السيطرة الكاملة على ما يختارون مشاركته، وأنه من المقبول الامتناع عن الإجابة على بعض الأسئلة أو الخوض في نقاشات معينة.

• تقديم الدعم النفسي: إحالة المشاركين إلى الموارد أو الخدمات المتاحة لتقديم الدعم النفسي عند الحاجة.

• استخدام تقنيات التهدئة: تشجيع المشاركين على استخدام تقنيات التهدئة مثل التنفس العميق أو تمارين اليقظة الذهنية في حال شعورهم بالإرهاق أو الغمر العاطفي.

• المتابعة اللاحقة: ضمان توفير متابعة بعد الجلسة، بما يتيح للمشاركين معالجة مشاعرهم بدعم مهني إذا رغبوا في ذلك.

من خلال اليقظة والتعاطف والمرونة، يمكن للمشرفين التخفيف من أثر المُحفّزات، مع ضمان شعور المشاركين بالأمان والاحترام.



٤. تحليل البيانات

البيانات النوعية: أُجري تحليل موضوعي للكشف عن الأنماط والمحاور الرئيسية المستخلصة من نتائج ومخرجات مجموعات النقاش المركزة والمقابلات الإخبارية الرئيسية. كما درس التحليل الآثار النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى الانعكاسات على المشاركة السياسية والانخراط في الحيز المدني.

٥. النتائج المتوقعة

• بناء القدرات: ستفيد النتائج في تعزيز قدرات المنظمات المحلية والجهات الحكومية في التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا. كما ستُستخدم النتائج للمساعدة في تحديد الموضوعات التي ينبغي إدراجها عند إعداد مناهج تدريبية لمقدمي الخدمات، بما يساهم في تعزيز قدرات المجتمعات.

• رفع الوعي: سيساهم البحث في رفع مستوى الوعي حول تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا ودعم جهود المناصرة الرامية إلى توفير حماية أكبر للنساء والفتيات والفئات السكانية الأخرى المتأثرة في المواقع الإلكترونية.

• توصيات سياساتية: ستُستخدم الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة في صياغة توصيات سياساتية ترمي إلى تحسين الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز السلامة الرقمية ودعم مشاركة النساء السياسية وانخراطهن الأوسع في الحيز المدني.

٦. القيود البحثية

الحساسية الثقافية

كان التعامل مع المحظورات الثقافية المرتبطة بمناقشة قضايا

العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما في المواقع الإلكترونية، اعتبارًا مهمًا في السياق الأردني نظرًا لترسُّخ الأعراف الاجتماعية المتعلقة بـ"شرف العائلة" والأدوار الجندرية. وقد توقعنا أن يؤدي الخوف من الوصمة الاجتماعية أو المساس بسمعة العائلة أو حتى التعرض لردود فعل انتقامية، إلى تردد بعض المشاركين في الإفصاح عن تجاربهم بشكل صريح أثناء المقابلات الإخبارية الرئيسية ومجموعات النقاش المركزة.

ورغم أننا واجهنا حالات تردد في بداية الأمر لدى بعض المشاركين في مشاركة تجاربهم، فقد خففنا من هذه التحديات عبر عدة إجراءات استباقية. أولاً، تمت طمأنة جميع المشاركين بأن المقابلات سرّية وأن إجاباتهم ستظل مجهولة الهوية. ثانيًا، أُتيحت للمشاركين خيار الحصول على الدعم من مزودي خدمات الحماية أثناء المناقشات أو بعدها، الأمر الذي ساعد في تبديد المخاوف المرتبطة باحتمال التعرّض لأي عواقب.

وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من وجود تحديات مرتبطة بالحساسية الثقافية، إلا أنها لم تُشكل عائقًا جوهريًا أمام انفتاح المشاركين. فقد مكّنت هذه الإجراءات فريق البحث من تهيئة بيئة داعمة شجّعت على الحوار الصريح مع احترام الخصوصية الثقافية وضمان سلامة المشاركين.

البروتوكولات المطوّلة

بدأ فريق البحث التواصل مع الجهات الفاعلة المحلية في مرحلة مبكرة من أجل إدماج آرائهم ورؤاهم في الدراسة. غير أنه وبسبب طول إجراءات الحصول على الموافقات، تمّدد إدراج وجهات نظر تلك الجهات، مما أدى إلى غياب تمثيلها في أي من مجموعات النقاش المركزة التي عُقدت. وقد واجه الفريق تحديًا مماثلًا مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة، حيث لوحظ غياب الاستجابة والمتابعة من جانبهم. وللتغلب على ذلك، لجأ الفريق إلى المتابعة المستمرة باستخدام وسائل تواصل بديلة، شملت الرسائل الإلكترونية والمكالمات الهاتفية والاستفادة من الشراكات القائمة. وقد أسفرت هذه الجهود في نهاية المطاف عن مشاركتهم، وإن كان ذلك على حساب بعض التأخير، إذ أجبرت إحدى مجموعات النقاش المركزة على الانعقاد في أواخر شهر كانون الثاني. ورغم التأخير، فقد تمكّن الفريق من ضمان إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين هؤلاء وتوثيق مساهماتهم القيّمة في البحث.

محدودية توفر مقدمي الخدمات المتخصصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا

نظرًا لأن قطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا ما يزال ناشئًا في الأردن، كان من الصعب ضمان تمثيل جميع مقدمي الخدمات على مستوى المملكة. لذلك، تعاوننا مع تحالفات قائمة، مثل تحالف "تمام"² ومركز البحوث المعلوماتية في مؤسسة الملك حسين، لإدماج مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من محافظات مختلفة. وهدف هذا النهج إلى تحقيق تمثيل أكثر شمولاً وتعزيز إدراك شامل للقضية، مع تسليط الضوء على الخدمات المتاحة للناجيات/الضحايا من العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا.

٧. تحديات المقابلات

وضعت المقابلات تحديات متوقعة وغير متوقعة. فعلى الرغم من أن الخطط الأولية هدفت إلى توفير بيئة آمنة ومريحة، ظل بعض المشاركون مترددين في مشاركة التفاصيل بسبب المخاوف من تداعيات محتملة أو آثار صدمات عميقة. وقد تطلّب بناء الثقة عدة لقاءات، وفي بعض الحالات أبدى المشاركون انفتاحًا أكبر في بيانات غير رسمية مقارنة بالمقابلات المنظمة. علاوة على ذلك، أثرت التحديات اللوجستية، مثل ترتيب مواقع آمنة وخاصة لإجراء المقابلات، على عمق النقاشات. ومع ذلك، وفّرت هذه المقابلات بيانات نوعية غنية، كشفت الطرق الدقيقة التي تتعامل بها الناجيات/الضحايا مع الحواجز المؤسسية والمجتمعية على حد سواء.

² وهو تحالف يضم منظمات حقوق النساء ومنظمات متخصصة بالأمن والسلامة الرقمية لضمان السلامة الرقمية للمرأة في الأردن، وتُعد الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (جوسا) جزءًا منه.

البحث الثانوي

الاستجابات للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا: منظور إقليمي ومحلي

بالمجتمعات الذكورية والتحديات الاقتصادية والصراعات والنزوح، أصبح تأثير الأدوات الرقمية على التغيير الاجتماعي واضحًا بالفعل أثناء موجات الاحتجاجات المختلفة بين عامي ٢٠١١ ونهاية ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٠ (أسمر، ٢٠٢٠، ص. ٥). على سبيل المثال، "لقد تم التأكيد بشدة على وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للصحافة المواطنة في المنطقة" (أسمر، ٢٠٢٠، ص. ٥). وخلال جائحة كوفيد-١٩، ولا سيما فيما يتعلق بالتباعد الجسدي، أتاح العالم الافتراضي ظهور أنواع جديدة من التفاعلات على المستويين الشخصي والعام، كما وسَّع نطاق

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أحدثت التقنيات الرقمية تحولًا كبيرًا في طريقة عمل العالم وفي كيفية تفاعلنا مع بعضنا البعض. لقد أعادت هذه التطورات تشكيل التفاعلات الاجتماعية والنقاشات العامة والخطاب السياسي، وكذلك طرق التنظيم والتعبئة من أجل التغيير الاجتماعي. كما أنها توفر سبلًا جديدة للابتكار وأساليب بديلة للعمل. وتكتسب هذه المنصات والأدوات اهتمامًا كبيرًا، نظرًا لما تحمله من إمكانات لإحداث تغييرات تحويلية (أسمر، ٢٠٢٠، ص. ٥).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي منطقة تتميز

٣ المطالبة باستعادة العالم الافتراضي كمساحة عامة: تجارب ورؤى من النسويات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي ورقة بحثية للباحثة فرانسيسكا الأسمر. تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على تجارب وطموحات النساء الشابات والناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالعالم الافتراضي والسلامة والحقوق. تستكشف الورقة تجارب النساء الفردية في التفاعل مع العالم الرقمي، والفرص والتحديات التي تواجهها منظمات حقوق النساء والمنظمات النسوية على هذه المنصات، فضلاً عن اعتبار العالم الرقمي مساحة للمقاومة على الرغم من القيود المفروضة على العالم الافتراضي. ومن خلال الاعتماد على مقابلات مع ناشطات نسويات من المنطقة، تبرز الورقة تجارب النساء على الإنترنت والمخاطر المرتبطة بها في العالم الواقعي، كما توضح الأنماط والسلوكيات التي سادت خلال جائحة كوفيد-١٩.

التفاعلات الافتراضية.

لتقرير الفجوة بين الجنسين العالمي لعام ٢٠٢٤، ما تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل المرتبة الأخيرة بين جميع المناطق، بمؤشر تكافؤ بين الجنسين يبلغ ٦١,٧٪. ويشير التقرير إلى أن سبعة من أصل عشرة دول ذات أقل درجات تكافؤ جنسي على مستوى العالم تقع في هذه المنطقة، مما يعكس التحديات المستمرة في سد الفجوات الجندرية. كما سجلت المنطقة أدنى درجات في التمكين السياسي بمعدل ١١,٧٪ فقط، واحتلت المرتبة السابعة في المشاركة الاقتصادية والفرص بمعدل ٤٣,١٪. ولاحظنا أن المنطقة شهدت بعض التقدم منذ عام ٢٠٠٦، حيث تحسّن مؤشر تكافؤ الجنسين الإجمالي بمقدار ٣,٩ نقاط مئوية خلال هذه الفترة (فورم، ٢٠٢٤).

تشير تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن ما يقارب ٤٠٪ من النساء في الدول العربية قد تعرضن لشكل من أشكال العنف، رغم أن الأعداد الفعلية يُرجّح أن تكون أعلى من ذلك بكثير. علاوة على ذلك، أظهرت دراسة إقليمية أن ٦٠٪ من مستخدمات الإنترنت في المنطقة قد تعرضن للعنف الإلكتروني خلال العام الماضي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٤).

على الرغم من الحماس والتفاؤل المحيط بالإمكانات التي يوفرها العالم الافتراضي لإيجاد مستقبل أفضل ومجتمعات أكثر عدلاً، ما تزال هناك مخاطر وقيود كبيرة قائمة. خلال جائحة كوفيد-١٩، والتي اتسمت بالإغلاقات والحجر الصحي —والتي وثّقت تأثيراتها الجندرية بشكل واسع— شهد استخدام المنصات الرقمية ارتفاعاً كبيراً، ما أدى إلى تفاقم المخاطر التي تواجهها النساء. بالإضافة إلى ذلك، زادت الجائحة من الضغوط الواقعية على النساء، إذ تكثفت مسؤولياتهن في الرعاية الأسرية مع بقاء العائلات بأكملها في المنزل، إلى جانب إدارة العمل عن بُعد والتعليم المنزلي (أسمر، ٢٠٢٠).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، غالباً ما تُحصر النساء —وخاصة الشابات— في أدوار تمليها الأعراف الذكورية، ما يقيّد وصولهن إلى الأماكن العامة نتيجة العزلة القسرية والتحرش والعنف والإسكات. كما أن حرياتهن الشخصية محدودة بشكل كبير، ويُعد معدل مشاركتهن في الاقتصاد والسياسة ومجالات عامة أخرى من الأدنى على مستوى العالم (أسمر، ٢٠٢٠). ووفقاً



تأثير جائحة كوفيد-١٩ على العنف القائم على النوع الاجتماعي

مستوى العالم، مما فاقم المخاطر التي تواجهها النساء في أوقات الأزمات، مثل ازدياد العنف والعزلة عن أنظمة الدعم. ومن الجدير بالذكر أن العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا قد شهد تصاعداً ملحوظاً خلال هذه الفترة، ما حوّل الإنترنت—الذي كان يُنظر إليه سابقاً على أنه منصة آمنة للتعبير والدعم—إلى بيئة غير آمنة (إنغريد برودفيغ، ٢٠٢٣، ص. ٢). كما تشير منظمة العفو الدولية إلى تصاعد كبير في العنف الأسري، امتدت آثاره إلى العالم الرقمي.

خلاصة القول، لقد فاقمت جائحة كوفيد-١٩ من انتشار وتأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا وحوّلت العالم الافتراضي إلى بيئة عدائية لكثير من النساء. فرغم أن الانتقال إلى التفاعلات عبر الإنترنت أتاح فرصاً أساسية للتواصل، إلا أنه في الوقت نفسه ضاعف من مخاطر التحرش الإلكتروني واستقاء المعلومات الشخصية ونشر الصور الحميمة دون موافقة، مما عمّق أوجه اللامساواة على أساس الجنس. تقوِّض هذه الممارسات العنيفة من وصول النساء إلى الموارد الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، كما تُسهم في وقوع إعادة الإيذاء نتيجة الطابع الدائم للمحتوى المسيء على الإنترنت.

وفي الأردن، تتفاقم هذه التحديات بفعل بعض الأعراف التي غالباً ما تحصر النساء في أدوارٍ تُملِئها عليهن توقعات المجتمع، وتحدّ من وصولهن إلى الأماكن العامة. ونتيجة لذلك، تقلّص مشاركتهم في المجالات التي استُهدفت فيها النساء بشكل غير متكافئ بالعنف الرقمي، مثل السياسة والصحافة والنشاط المجتمعي.

تُعد جائحة كوفيد-١٩ من أشد الأزمات الصحية العامة في التاريخ، وقد كان لها أثر بالغ على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تضاعفت هذه الآثار بفعل أوجه اللامساواة القائمة مسبقاً وسياسات التقشف وضعف الحوكمة، فضلاً عن النزاعات المستمرة والاحتلال والنزوح. وقد تحملت النساء والفتيات العبء الأكبر من هذه التحديات، حيث تتفاقم الأعراف الذكورية وأوجه اللامساواة في أوقات الأزمات. لقد وُثِّقت عواقب الجائحة المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل واسع؛ إذ فقدت العديد من النساء وظائفهن وفرصهن في توليد الدخل بسبب الإغلاقات والتراجع الاقتصادي، في حين تعرض الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لقيود شديدة. ووفقاً لتقرير حديث صادر عن منظمة أوكسفام عام ٢٠٢٣، فإن ٤١٪ من المتوقع أن يفقدوا وظائفهم في المنطقة هم من النساء، علماً أن مشاركتهن الاقتصادية تُعد الأدنى عالمياً بنسبة لا تتجاوز ٢١٪. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الجائحة زيادة مقلقة في معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري، إذ ساهمت القيود المفروضة بسبب التباعد الاجتماعي والإغلاقات في الحد من الوصول إلى خدمات الدعم (سلمى جراد، ٢٠٢٣).

حتى قبل الجائحة، برزت المنصات الرقمية كأدوات قيّمة وميسورة التكلفة وسهلة الوصول بالنسبة للمنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة التي تسعى لتحقيق التغيير الاجتماعي. وخلال فترة الجائحة، ورغم مختلف القيود، واصلت هذه المنظمات على تقديم الدعم والخدمات الأساسية لتلبية احتياجات النساء ومجتمعاتهن، مستفيدة بشكل كبير من الأدوات والمنصات الإلكترونية. على سبيل المثال، تستخدم جمعية تنمية وإعلام المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات وزيادة الوعي والرد على استفسارات النساء. وبالمثل، تستعين منظمات مثل في-ميل في لبنان وأصوات نساء، وهي مجموعة نسوية شبابية في تونس، بوسائل التواصل الاجتماعي لإعداد ومشاركة محتوى يومي يستهدف الشباب، مع تعزيز الوعي بحقوق المرأة والفكر النسوي.

ألحقت جائحة كوفيد-١٩ أضراراً جسيمة بحقوق المرأة على

دور التكنولوجيا الرقمية في العنف القائم على النوع الاجتماعي

أشارت سارة بن سعيد، المديرية التنفيذية لمنظمة أصوات نساء، إلى أن المنصات الرقمية سهّلت على الشباب الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وبالمثل، أوضحت سُهير فراج، مديرة جمعية (تنمية وإعلام المرأة)، أن هذه المنصات تتيح للشباب فرصة استكشاف موضوعات تُعد غالبًا من المحرمات، مثل الجنس والحب والعلاقات. ومع ذلك، أُثيرت مخاوف بشأن احتمالية انتشار المعلومات المضللة عبر مثل هذه المنصات المفتوحة (أسمر، ٢٠٢٠، ص. ١١).

وعلى الرغم من القيود التي تتعلق بالوصول التي سبق مناقشتها، فإن المنصات الرقمية توفر بديلاً منخفض التكلفة لأساليب الحملات التقليدية، مع إمكانيات أكبر من حيث الانتشار وزيادة الظهور وتعزيز التفاعل. وتُعد وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص أداة فعّالة للتواصل مع الشباب، وخاصة الشباب. وقد أكدت سارة بن سعيد أن منظمة أصوات نساء تعتمد بشكل أساسي على وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الشباب، موضحة: «أطلقنا حملة على «إنستغرام» لأنه المكان الذي يتواجد فيه الشباب. هذه المنصات تمنحنا وصولاً أوسع إلى الفئات التي نعمل معها، وخاصة النساء والشابات.» (أسمر، ٢٠٢٠، ص. ١١). إلا أن الفجوة الرقمية ما زالت تتسع، إذ تظل احتمالية تواجدهم الرجال على الإنترنت أعلى بنسبة ٢١٪ مقارنة بالنساء، الأمر الذي يحرم النساء والفئات المهمشة الأخرى من الوصول إلى خدمات أساسية. ويشير مؤسسة شبكة الويب العالمية إلى الارتفاع المقلق في معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا خلال فترة الجائحة، بما يقوّض وصول النساء إلى المعلومات والصحة وفرص العمل (إنغريد برودفيغ، ٢٠٢٣، ص. ٢). ويشمل ذلك طيفًا واسعًا من الأضرار مثل نشر الصور الحميمة دون موافقة والمطاردة عبر الإنترنت والتهديدات، مع احتمالية إعادة الإيذاء نتيجة الطابع الدائم للمحتوى المنشور على الشبكة. ورغم جسامته المشكلة، فإن حجمها ما يزال غير موثّق بشكل كافٍ، ولا تُعالج على نحو ملائم، إذ لا توجد تقريبًا أي استجابة قانونية فعّالة. ومع ذلك، فإن عددًا محدودًا فقط من وكالات إنفاذ القانون يتعامل مع العنف عبر الإنترنت، سواء من خلال تقنيات مناسبة أو عبر تقديم الدعم للضحايا.

لا يزال هذا النقص في الأدلة قائمًا، الأمر الذي يدفع مؤسسة شبكة الويب العالمية للعمل بشكل فعّال على معالجته. وتُظهر أبحاثها أن المضايقات عبر الإنترنت تؤثر بشكل غير متناسب على الشباب والنساء، حيث يرتبط تزايد انخراط النساء على الإنترنت بارتفاع مخاطر التعرض للعنف. وقد يترتب على ذلك آثار اجتماعية واقتصادية جسيمة، فضلًا عن الانعكاسات السلبية على الصحة النفسية. ويُعد تطبيع العنف ضد النساء في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية مصدر قلق بالغ بشكل خاص (إنغريد برودفيغ، ٢٠٢٣، ص. ٥).

كما أن الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في الإشراف على المحتوى كشف عن تحديات كبيرة في التعامل مع المضايقات والانتهاكات عبر الإنترنت. فعلى سبيل المثال، يوضح كتاب «معايير المجتمع» لمورغان باربور، غالبًا ما تكافح المنصات لمواكبة حجم وتعقيد المحتوى الضار، لا سيما في ظل غياب الرقابة البشرية الكافية (باربور، ٢٠٢٠). وعلى الرغم من جهود شركات التكنولوجيا للتصدي للتحرش، إلا أن استجابتها ما تزال غير كافية، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة المعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي، والتي يمكن أن تقوّض المشاركة الديمقراطية للنساء. وإلى جانب ذلك، يستمر النقص في الأدلة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا، مما يترك العديد من الضحايا دون آليات فعّالة للتبليغ أو الدعم. ومع تزايد تمركز التكنولوجيا في حياتنا اليومية، تؤكد هذه التحديات المستمرة على الحاجة الملحة لبيئات رقمية أكثر شمولية واستجابة وحماية للنساء والفئات المهمشة.

التحديات التي تواجه النساء محلياً وإقليمياً

بانعدام الحياء وبإهانة الثقافة والدين السوريين. أما أشدّ الهجمات، فتأتي عندما ننشر عن المثلية الجنسية.“ (ريفسنغ، ٢٠٢٣).

وعلى الرغم من وجود هذه الأشكال المتكررة من العنف، فإن منظمات حقوق المرأة والمجموعات النسوية ما تزال تواصل التصدي لحوادث العنف، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، من خلال اتخاذ تدابير وقائية (الأسمر، ٢٠٢٠، ص. ١٣). فقد طبقت هذه المنظمات إجراءات حماية، مثل الفصل بين حياتهن الخاصة وحساباتهن الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي وبين قنوات المنظمات، لتفادي الاستهداف المباشر.

وفقاً للمصادر الثانوية، بما في ذلك دراسات مثل الدراسة التي أجرتها الأسمر (٢٠٢٠)، فإن التعاون مع وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية الحكومية وشركات التكنولوجيا الكبرى في مواجهة العنف الرقمي يطرح تحديات كبيرة. فعلى الرغم من أن وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية في بلدان مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان قد أظهرت كفاءة في تتبع الجناة، إلا أن هذه الإجراءات غالباً ما تأتي مصحوبة بمخاطر جسيمة. ففي هذه السياقات، تقوم الحكومات وأجهزة الأمن نفسها التي تتعقب المعتدين عبر الإنترنت باستخدام بيانات النساء ضدهن وقمع أصوات المعارضة وتوظيف أساليب التهديد والابتزاز والاستغلال، كما يتضح في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة (الأسمر، ٢٠٢٠، ص. ١٣).

ومع ذلك، تظل الحركات النسوية ومنظمات حقوق المرأة قوة محورية للتغيير الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فهي تقف في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ من خلال الدعوة إلى إلغاء القوانين التمييزية وتفكيك البنى الاجتماعية الأبوية. كما أنها تُهيئ مساحات آمنة بديلة تستطيع النساء والفئات المهمشة الأخرى من خلالها التنظيم وبناء التضامن، إلى جانب إعادة تصوّر مستقبل نسوي قائم على العدالة الاجتماعية (معهد عصفري، ٢٠٢٣). وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن النضال من أجل العدالة بين الجنسين ما يزال يواجه عراقيل مستمرة بسبب

على الرغم من أن المنصات الرقمية تُعد أدوات قوية لإحداث التغيير النسوي، إلا أنها في الوقت ذاته تُعرض المنظمات والنساء المشاركات ومحتواهنّ إلى هجمات فردية وجماعية. وكما أشارت حياة مرشاد، الناشطة والصحفية النسوية العربية البارزة: “لا توجد مرة واحدة يُنشر فيها محتوى نسوي على الإنترنت من دون أن يتعرض بعدها للتنمر.“ (الأسمر، ٢٠٢٠، ص. ١٣). فالمنظمات التي تنشر معلومات حول الانتهاكات أو تقدم خدمات رقمية غالباً ما تواجه مضايقات ولوم للضحايا وهجمات جماعية، تعكس بدورها أنماط الوصم واللوم التي تواجهها النساء في الواقع. وقد أكدت المقابلات والدراسات الأخرى هذه الممارسات، مشيرةً إلى أن هذه الاعتداءات غالباً ما تمتد لتشمل النساء اللاتي يعملن في هذه المنظمات، مثل أخصائين الحالات الاجتماعية والصحفيات.

أفادت جميع النساء اللاتي قابلناهن في الدراسات المشار إليها في هذا القسم بتعرضهن لهجمات عبر الإنترنت وخارجه، مما يعكس اتجاهاً إقليمياً أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فعلى سبيل المثال، واجهت سارة بن سعيد من تونس حملة تشويه عبر الإنترنت باستخدام صور مأخوذة من صفحة منظمتهما على «فيسبوك»، بينما تلقت ليلاف إحسان من العراق تهديدات شخصية استهدفت والدها أيضاً بسبب دعمها للنساء المتأثرات بالنزاع في العراق. كما تعرضت حياة مرشد وأعضاء منظمة في-ميل في لبنان لتهديدات طالتهن وطالت أحبائهم، سواء عبر الإنترنت أو خارجه. وبالمثل، أشارت سَهير فراج إلى أن العاملات في جمعية تنمية وإعلام المرأة- تطوير الإعلام والنساء في فلسطين يتعرضن بانتظام لتهديدات ومضايقات عبر الإنترنت من مُعتدين، بما في ذلك حالات ينتحل فيها رجال صفة نساء للاتصال على الخط الساخن للمنظمة بغرض جمع معلومات للتشهير أو التحرش الجنسي بالموظفات (الأسمر، ٢٠٢٠، ص. ١٣).

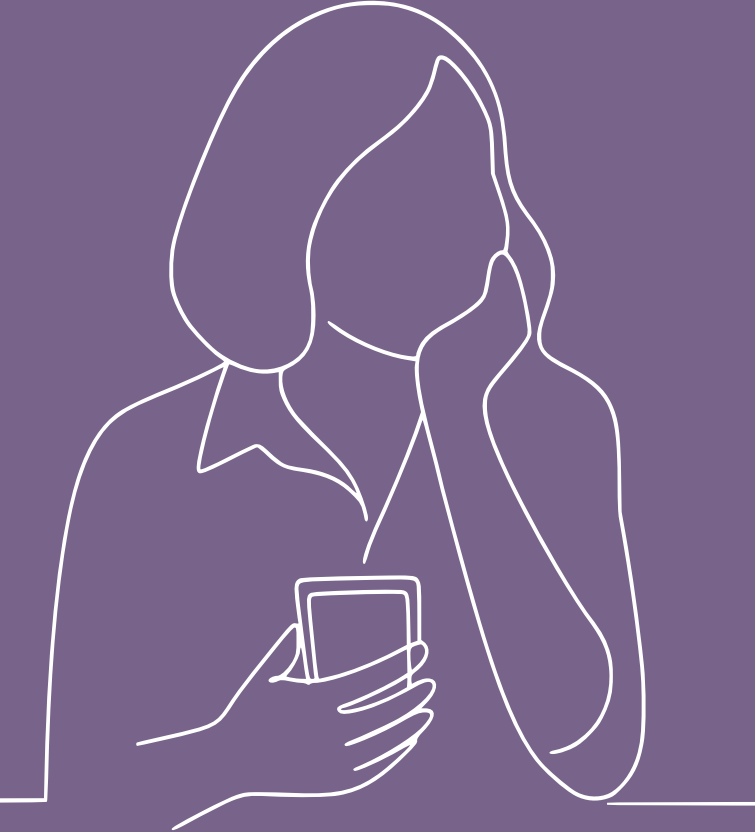
بالإضافة إلى ذلك، ذكرت لجين حاج يوسف، رئيسة تحرير راديو روزنة: “في كل مرة ينشر فيها راديو روزنة أي محتوى يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي أو حقوق النساء، نتعرض لهجمات عبر الإنترنت. فعندما ننشر مواد عن قضايا مثل الاغتصاب الزوجي أو بدائل أرخص للقطو الصحية أو قيادة النساء للسيارات، نُتهم

القيود المتزايدة على المجتمع المدني، إضافة إلى تقييد حرية التجمع والتعبير، في منطقة يشهد فيها الحيز المدني تقلصًا مقلًا بوتيرة متسارعة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مرصد سيفيكس ٢٠٢٢، بدون تاريخ).

كما أشارت منظمة حقوق المرأة "كفينا تل كفينا" في تقرير صادر عام ٢٠١٨: "إن تقلص الحيز المدني له عواقب وخيمة على عمل جميع منظمات وحركات المجتمع المدني، إلا أن أولئك الذين يناضلون من أجل حقوق المرأة ويعملون على القضايا النسوية غالبًا ما يتحملون العواقب الأكثر حدة" (الأسمر، ٢٠٢٠، ص. ١٤). فعلى سبيل المثال، تعيش العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان في البحرين حاليًا في المنفى خوفًا على أمنهن بعد سلسلة من التهديدات المستمرة. أما في مصر، يُمارس الحيز المدني قمعًا شديدًا تجاه الجماعات والناشطين الحقوقيين، حيث يُفرض حظر وعقوبات صارمة على المنظمات التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا، وفي الوقت نفسه يتعرض الناشطون لحملة تشويه واعتقالات. وفي العراق والأردن وفلسطين، تعاني المدافعات عن حقوق الإنسان من تهديدات صادرة عن أحزاب سياسية، إضافة إلى جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، تركز الأعراف الاجتماعية التي تقيد هؤلاء النساء وتعزل قدرتهن على التعبير عن أنفسهن، حتى وإن كلفهن ذلك حياتهن. لهذا السبب، تمكنت الحركات النسوية من ابتكار استراتيجيات جديدة ومُكيّفة للتنظيم والنضال من أجل العدالة الاجتماعية؛ وفي كثير من الحالات عبر استخدام الوسائل والمنصات الرقمية (الأسمر، ٢٠٢٠، ص. ١٤).

ولا سيما في سياقات الأزمات الصحية والاقتصادية والانقسامات والاحتلال والنزاعات المسلحة وتقلص الحيز المدني، تلعب المنصات الرقمية دورًا مهمًا في مواجهة التحديات وتوفير حيز بديل للنقاش والتعلم المتبادل والدعم، فضلًا عن التضامن والمقاومة من خلال حشد القوة الجماعية.

كما أشار المشاركون في الدراسات المذكورة في هذا القسم، فقد وفرت لهم المنصات الرقمية مساحة للرد على الاضطهاد ومكافحته ولصيافة ونشر السرديات البديلة. جميعهم اعتبروا المنصات الرقمية وسيلة للتطرق إلى القضايا المهمة التي تهمهم، وللتأثير في خطاب الأفراد والمجتمعات المحيطة بهم، بالإضافة إلى تقديم المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة والتغيير النسوي (الأسمر، ٢٠٢٠، ص. ١٥).



العنف الرقمي ضد الصحفيات في الأردن

النظر عما تحقّقه في حياتها، فهي محصورة في ذلك المنزل بصفتها ربة منزل" (ولد علي، ٢٠٢٢).

ويشارك نفس المقال أيضًا وجهة نظر لينا المومني، المنسقة الوطنية لمبادرة "سلام"، بشأن تداعيات العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا على الناشطات والصحفيات في الأردن، حيث أكدت أن "العنف الرقمي بدأ يمتد إلى الواقع الفعلي، وأن هذا الاتجاه يتزايد بشكل ملحوظ". وأضافت: "قد تتعرض الصحفيات للتحرش والرسائل المليئة بالكراهية والابتزاز وانتهاك الخصوصية والإفصاح القسري عن البيانات الشخصية والمراقبة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعرضن لتهديدات تستهدف مكانتهن المهنية وسمعتهن الشخصية، أو يكونن ضحايا لهجمات على الأمن الرقمي" (ولد علي، ٢٠٢٢).

"مع تصاعد العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي ليصبح ظاهرة "خطيرة بشكل خاص"، قدمت الصحفيات الأردنيات وخبراء العنف الرقمي لمحة عن الوضع في المملكة" (ولد علي، ٢٠٢٢). تتمتع النساء في مجال الصحافة بتأثير كبير، ولهذا السبب يصبحن هدفًا للعنف الرقمي ويبدأن بالشعور بالترهيب عبر الإنترنت بسبب عملهن، كما أفادت الصحفية الأردنية شهد جهاد في مقابلة مع صحيفة جوردان تايمز (ولد علي، ٢٠٢٢).

قالت الصحفية شهد جهاد: "لا يزال الوضع معقدًا في الأردن لأن معظم العائلات تتعامل مع الناجيات من العنف الرقمي بطريقة سلبية"، مشيرة إلى أن هؤلاء النساء لا يحصلن على الدعم اللازم للتحديث عن تجاربهن ومعالجة هذه القضايا. وأضافت: "لا تزال هناك عقلية يرى فيها الناس مكان المرأة في بيت زوجها، وبغض

تصاعد تهديد العنف القائم على النوع الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا: منظور عالمي وأردني

يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا أعمالًا مثل التحرش الرقمي واستقاء المعلومات الشخصية ونشر الصور الحميمة دون موافقة، وغالبًا ما يكون مرتكبوها شركاء مقربون أو أشخاص غريباء. ومن أبرز المخاوف المرتبطة بهذا النوع من العنف هي "ديمومة وانتشار المحتوى المسيء"، ما يعرض الضحايا لإعادة الأذى. وقد أدى هذا النوع من العنف إلى تفاقم الفجوات الجندرية، محدّدًا وصول النساء إلى الفضاءات الرقمية الأساسية للتعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. ويظل التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا تحدّيًا بسبب الثغرات القانونية ونقص تدريب

قوات إنفاذ القانون وغياب أطر سياساتية عالمية (إنغريد برودفيغ، ٢٠٢١).

تُعوق جهود مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا فجوة الأدلة والبيانات، إذ ما تزال عملية جمع البيانات حول هذه القضية محدودة. وتظهر الدراسات أن نظم إنفاذ القانون والسلطات القضائية في ٧٤٪ من الدول التي شملها الاستطلاع لا تتعامل بشكل كافٍ مع العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا. كما أن العديد من الضحايا لا يدركون حقوقهم القانونية، وتزيد التكاليف المرتفعة للخدمات القانونية من صعوبة اتخاذ أي إجراء. وتؤكد نتائج أبحاث حقوق المرأة على الإنترنت أن احتمالية التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا تزداد مع مشاركة النساء الرقمية، ما يدفعهن غالبًا إلى الانسحاب من المنصات الإلكترونية حفاظًا على سلامتهن. ويطلب التقرير بوضع حلول سياسية شاملة، وتعزيز مسؤولية المنصات الرقمية، وبذل جهود عالمية لسد فجوة الأدلة، لضمان أن يصبح الإنترنت مساحة آمنة وممكنة للجميع (إنغريد برودفيغ، ٢٠٢١).

يمثل العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا وجرائم الإنترنت تحديات كبيرة ومتزايدة في الأردن، تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفئات المهمشة. وفقًا لمسح أجرته شركة "سيرين أسوشيتس"، فإن ٨٠٪ من ضحايا جرائم الإنترنت من النساء، إلا أن ٨٪ فقط من النساء يشعرن بالارتياح للإبلاغ عن هذه الجرائم بمفردهن، مقارنة بـ ٤٠٪ من الرجال. وتعكس هذه الفجوة أعراقًا ثقافية متجذرة وعوائق، بما في ذلك مخاوف من تضرر السمعة واعتبارات تتعلق بالسرية. وعلى الرغم من أن ٨٦٪ من المشاركين أعربوا عن استعدادهم للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية إلى وحدة جرائم الإنترنت، فإن الضغوط المجتمعية والوصمة المرتبطة بالشرف غالبًا ما تثني عن الإبلاغ، خصوصًا في الحالات المتعلقة بالابتزاز أو الجرائم القائمة على النوع

الاجتماعي (أسوشيتس، ٢٠٢١).

علاوة على ذلك، فإن ٨٩٪ من الأسر في الأردن لديها الآن إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ويستخدم ٦٥٪ من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم خمس سنوات وما فوق الإنترنت، مما يبرز الحاجة إلى اعتماد تدابير قوية للأمان الرقمي. تشير النساء والفتيات إلى مخاوف متزايدة بشأن مشاركة الصور أو مقاطع الفيديو بسبب خطر الابتزاز والتحرش الجنسي عبر الإنترنت، وهي قضايا لها آثار متسلسلة تشمل العنف اللفظي والنفسى والاجتماعي والاقتصادي. وتسلب هذه الإحصاءات الضوء على الحاجة الملحة إلى تدخلات مستهدفة، بما في ذلك آليات إبلاغ تراعي النوع الاجتماعي وزيادة الضمانات المتعلقة بالسرية وتوفير ضابطات إناث لمعالجة نقاط الضعف الخاصة بالنساء في المشهد الرقمي الأردني (أسوشيتس، ٢٠٢١).

يجب أن تركز جهود مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا في الأردن على معالجة التحديات المنهجية مع مراعاة السياق الثقافي والقانوني. تواجه الصحفيات الأردنيات على سبيل المثال تهديدات مثل الابتزاز واستقاء المعلومات الشخصية والتحرش، والتي غالبًا ما تمتد إلى أرض الواقع. غالبًا ما تفشل الأسر والمجتمعات في تقديم الدعم، مما يعزز الصمت والعزلة بين الضحايا. كما أن محدودية الحماية القانونية واعتياد العنف القائم على النوع الاجتماعي على الإنترنت تجعل العديد من النساء عرضة للخطر، فيما تثني آليات التنفيذ غير الكافية الضحايا عن الإبلاغ عن الانتهاكات. هناك حاجة ملحة إلى نهج متعدد الأطراف يشمل تطوير أطر قانونية قوية، ومبادرات للأمان الرقمي، وحملات توعية عامة تقلل من وصمة الإبلاغ عن الانتهاكات. ومن خلال معالجة هذه الحواجز وتعزيز بيئة رقمية عادلة، يمكن للأردن أن ينشئ مساحة رقمية أكثر أمانًا وشمولية للنساء، وتمكينهن من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

البحث الأولي

مثّل المشاركون مجموعة واسعة من القطاعات والخبرات، إذ شملت المقابلات تسع نساء ورجل واحد من محافظات عمان والزرقاء والكرك. كما شاركت مجموعات النقاش المشاركين من منظمات المجتمع المدني المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا، مع مساهمين من محافظات عمان والعقبة وعجلون والكرك. وفرت هذه العينة المتنوعة من المشاركين رؤى دقيقة حول التأثيرات متعددة الأبعاد للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا، وكذلك حول الاستجابات على المستوى المؤسسي والمجتمعي. يتم تحليل النتائج وفقًا للموضوعات الرئيسية لتسليط الضوء على الأنماط المتكررة وتجارب الناجيات والفجوات في الدعم المنهجي.

يقدم هذا القسم تحليلًا للبيانات التي تم جمعها من خلال ١٠ مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين وأربع مجموعات نقاشية مركزة (بهدف استكشاف التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا على الناجيات في الأردن. شملت المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين خمسة ناجيات من المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، بما في ذلك أفراد من مجتمع الميم وذوي الإعاقة، إلى جانب خمس مقابلات مع نساء وفتيات من خلفيات متنوعة، مثل أفراد مجتمع الميم عين+ والصحفيات وطالبات الجامعات.

تحليل مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين حسب الموضوعات

الناجون يواجهون مواقف رافضةً وتقاوساً في بعض الحالات. على سبيل المثال، أفادت التقارير أن عمليات الإبلاغ على منصات التواصل الاجتماعي بطيئةً وغير كافية في بعض الأحيان. هذا النقص في المساءلة يُديم إرهاب الناجين ويثنيهم عن الإبلاغ عن المزيد من الحوادث.

على الرغم من التحديات التي يفرضها العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا، فإن للتكنولوجيا أيضاً إمكانات تحويلية بوصفها أداةً للتمكين والتضامن. فقد تمكنت الناجيات من استخدام المنصات الرقمية لزيادة الوعي ومشاركة تجاربهن وبناء مجتمعات داعمة. غير أن تحقيق هذا الإمكان بشكل كامل يستلزم من شركات التكنولوجيا اعتماد سياسات تتمحور حول الناجيات وتعزيز آليات الإشراف على المحتوى وتطوير أدوات تضع سلامة المستخدمين على رأس الأولويات. وعلى الرغم من أن بعض المنصات الرقمية مثل «ميتا» قد اتخذت خطوات لتحسين الاستجابة، من خلال زيادة الإشراف على المحتوى وتطبيق آليات للإبلاغ، إلا أن مستوى الإشراف ما يزال غير كافٍ، حيث تختلف أوقات الاستجابة للتقارير بشكل ملحوظ. ولمعالجة هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وتنظيمية شاملة، تشمل وضع أطر قانونية متينة وتوفير تدريب للأجهزة الأمنية والقضائية يستند إلى نهج يراعي أثر الصدمات النفسية، إلى جانب تعزيز آليات المساءلة المفروضة على المنصات الرقمية بشأن المحتوى الضار.

للتصدي بفعالية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا المرتبط بالتمويل، تبرز الحاجة إلى مقارنة متعددة الأطراف تشمل تعزيز الحماية القانونية ورفع مستوى الوعي المجتمعي وتمكين الناجيات من خلال التعليم وإتاحة خدمات الدعم. ومن خلال معالجة التداخل بين الصدمات النفسية والوصمة الاجتماعية والقصور المؤسسي، يمكن للأردن أن يوفّر بيئة رقمية أكثر أماناً وشمولاً. إن هذه الجهود أساسية ليس فقط لمكافحة هذا النوع من العنف، بل أيضاً لضمان مشاركة النساء والفئات المهمشة في الحياة العامة بشكل كامل ودون خوف أو تمييز. ومن خلال العمل التعاوني بين مختلف الجهات المعنية، يمكن تحويل الفضاءات الرقمية إلى مساحة للفرص والتمكين للجميع.

يستمر العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا في تقويض الاستقلالية والسلامة والرفاهية لدى النساء والفئات المهمشة في الأردن. يظهر هذا التحدي الواسع بأبعاد نفسية واجتماعية وسياسية عميقة تؤثر على الناجيات، مما يحد من قدرتهن على المشاركة في المجالات العامة والرقمية على حد سواء. غالباً ما تبلغ الناجيات عن ضغوط نفسية، مثل القلق وفقدان الثقة والعزلة، والتي تتفاقم نتيجة الطبيعة المستمرة للإساءة عبر الإنترنت وكشف المعلومات الشخصية للعامة. تسلط هذه التحديات الضوء على الحاجة الملحة إلى توفير موارد للصحة النفسية يسهل الوصول إليها، إلى جانب تدخلات متمحورة حول الناجيات للتخفيف من الآثار طويلة المدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسّر بالتكنولوجيا.

على الصعيد الاجتماعي، تواجه الناجيات رقابةً أسريةً متزايدة وانتقادات ولوم من مجتمعاتهن، مما يحد من استقلاليتهن ويعزز القوالب النمطية الضارة المرتبطة بالنوع الاجتماعي. كما أن الوصمة المرتبطة بالتحرش عبر الإنترنت تزيد من صعوبة حصول الناجيات على الدعم، مما يخلق حلقة من الصمت وعدم الظهور. وعلى الصعيد السياسي، تتعرض النساء في المناصب العامة لاستهداف غير متناسب بالمضايقات التي تقلل من شرعيتهم وتثنيهن عن المشاركة في الخطاب العام. هذه الهجمات، التي غالباً ما تكون متجذرة في الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، لا تُعيق المشاركة السياسية فحسب، بل تقوض أيضاً الجهود الأوسع نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في القيادة واتخاذ القرار.

استجابةً لحوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي وعواقبها، تبني الناجون ممارسات أمنية رقمية، مثل استخدام تطبيقات المراسلة المشفرة وتفعيل المصادقة الثنائية، لحماية أنفسهم. ومع ذلك، غالباً ما تأتي هذه الإجراءات على حساب المشاركة الكاملة في الفضاءات الرقمية، حيث تقوم العديد من الناجيات بتقليص تواجدهن على الإنترنت أو استخدام أسماء مستعارة لتجنب المزيد من الأذى. وهذا يُبرز الحاجة إلى حلول منهجية تُوازن بين السلامة والاستقلالية الرقمية. في حين اتخذت السلطات والمنصات الرقمية خطوات لمعالجة هذه القضايا، مثل تطبيق آليات الإبلاغ وسياسات إدارة المحتوى، ما يزال

الأثر النفسي

أبرز الاستنتاجات

أفادت الناجيات باستمرار معاناتهن من ضغوط نفسية كبيرة، بما في ذلك القلق والخوف وانعدام الثقة. كما وصفت العديد منهن شعورًا بالعزلة ناجمًا عن الطبيعة المستمرة للتحرش الإلكتروني وما يصاحبه من إفصاح علني للمعلومات الخاصة.

الأنماط المحددة

- **الضغط النفسي المزمن:** تكرار التهديدات والتحرش أدى إلى زيادة مستويات القلق وصعوبة في التكيف.
- **الأثر على الصحة العاطفية:** أعربت الكثير من الناجيات عن صعوبة في الثقة بالآخرين، ما دفع بعضهن إلى الانسحاب من الأماكن العامة سواء على الإنترنت أو خارجه.

انعكاسات توضيحية

وصفت إحدى المشاركات، وهي طالبة جامعية، الأثر النفسي الهائل لابتزازها عبر الإنترنت بقولها:

”ما زلت لا أعرف كيف أحل مشكلتي، ولا أعرف ماذا أفعل مع الأشخاص الذين انتهكوا خصوصيتي. لم تكن هناك عواقب لهم، والآن أشعر بخوف شديد من الوثوق بأي شخص، لدرجة أنني أخشى حتى التقاط الصور والشعور بالراحة.“

يجسد هذا المثال الصريح الأثر العاطفي طويل الأمد للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا، حيث يؤثر الخوف من انتهاك الثقة وفقدان الخصوصية والقلق المستمر من المراقبة على طريقة تفاعل الناجيات مع محيطهن.

المناقشة

إن الضغوط النفسية الناجمة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا تتجاوز النطاق الرقمي، لتؤثر على قدرة الناجيات في التفاعل مع الأسرة والمجتمع والعمل. ويتفاقم هذا الضرر بفعل الوصمة الاجتماعية والتوقعات الثقافية التي تفرض أعباء اجتماعية إضافية على الناجيات. وعند التعمق في الأثر الاجتماعي، يتضح كيف تسهم هذه الأعراف الثقافية في زيادة عزلة الناجيات والحد من استقلاليتن، مما يخلق دورات مترابطة من الأذى النفسي والاجتماعي.

الأثر الاجتماعي

أبرز الاستنتاجات

شملت التداعيات الاجتماعية زيادة في سيطرة الأسرة وعزل الناجيات. فقد أبلغت العديد من الناجيات أن أسرهن فرضت قيودًا على وجودهن الرقمي للحد من المخاطر المرتبطة بسمعة العائلة. ولم يقتصر الأمر على تقييد وصولهن إلى الفضاءات الرقمية، بل أدى أيضًا إلى توتر علاقاتهن مع الدوائر المقربة، مما نتج عنه تراجع في الثقة والدعم العاطفي. وفي كثير من الحالات، ساهم إلقاء اللوم على الضحية في تعزيز حالة العزلة، تاركًا الناجيات دون أي روابط اجتماعية وأسرية أساسية.

الأنماط المحددة

- ديناميكيات الأسرة: واجهت الناجيات رقابة مشددة وقيودًا على أنشطتهن عبر الإنترنت، غالبًا على حساب استقلاليتهم.
- وصمة العار المجتمعية: تعرضت الناجيات لأحكام وانتقادات وإلقاء اللوم، مما أدى إلى مزيد من العزلة عن شبكاتهن الاجتماعية.

انعكاسات توضيحية

شاركت إحدى الناجيات كيف منعتها أسرتهن من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بدعوى الحرص على سلامتها:

”طلبت مني عائلتي حذف جميع حساباتي. يظنون أن هذا سيحميني، لكنه يجعلني أشعر بالعزلة.“

وصفت أخريات كيف تعاملت مجتمعاتهن معهن بريبة أو بلوم مباشر عقب حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي المُبَسَّر بالتكنولوجيا:

”الناس في مجتمعي يلوموني على ما حدث. يقولون إنه كان يجب أن أكون أكثر حذرًا، وكأنه ذنبي.“

المناقشة

تُفاقم الأعراف الثقافية المرتبطة بالشرف والسمعة من حدة الآثار الاجتماعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي المُبَسَّر بالتكنولوجيا، لا سيما بالنسبة للنساء. وغالبًا ما تُثني هذه القيود الاجتماعية الناجيات عن طلب الدعم وتُكرس بدورها الأعراف الجندرية الضارة. ويكتسب هذا الصمت الاجتماعي أهمية خاصة عند النظر في الأثر السياسي، إذ تُعيق هذه الأعراف ذاتها مشاركة النساء في الحياة العامة وانخراطهن السياسي.

أبرز الاستنتاجات

كانت النساء العاملات في المناصب العامة والسياسية مستهدفات بشكل غير متناسب بحملات تحرش هدفت إلى تقويض شرعيتهم. وأفاد العديد من المشاركين بتعرضهن لهجمات قائمة على النوع الاجتماعي تشكك في قدراتهن وأهليتهن للمشاركة في الحياة العامة.

انعكاسات توضيحية

روت إحدى المشاركات، وهي مرشحة للانتخابات البرلمانية في الأردن، كيف ركّز التحرش الإلكتروني الذي تعرضت له أثناء حملتها الانتخابية على هويتها بدلاً من أفكارها أو مؤهلاتها:

”لقد تعرضتُ للتحرش عبر الإنترنت خلال حملتي. لم تكن التعليقات عن سياساتي—بل كانت شخصية، تستهدفني كامرأة“

وأوضح آخرون كيف استُخدم النشر العلني للمعلومات الشخصية كأداة للتخويف وإسكات الناشطات، كما قالت إحدى الناشطات اللواتي تعرضن لحملة استقاء المعلومات الشخصية ضدها:

”لقد نشروا معلوماتي الخاصة لترهبي. من الصعب أن أوصل التعبير عندما أشعر أنني غير آمنة.“

الأنماط المحددة

• **الطبيعة الجندرية للتحرش:** غالبًا ما استهدفت الهجمات هوية الناجيات، مثل نوعهن الاجتماعي أو سماتهن الشخصية الأخرى، بدلاً من التركيز على مناصتهن المهنية أو السياسية.

• **الانسحاب من المشاركة السياسية:** بالنسبة للبعض، أدى التحرش المستمر إلى درجات متفاوتة من الانسحاب من الخطاب السياسي أو العام. فبينما قام بعض المشاركين بتعطيل حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي مؤقتًا قبل العودة بوجود منخفض المستوى ونشاط محدود، توقف آخرون عن التفاعل عبر الإنترنت بشكل كامل مع إبقاء حساباتهم نشطة. وبغض النظر عن درجة الانسحاب، فإن كلا الشكليين يعكسان قيودًا على الحقوق الرقمية وبرزان الأثر الأوسع للتحرش على مشاركة الناجيات في الحياة العامة.

المناقشة

إن الأثر المتمثل في إسكات النساء بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا لا يقتصر على تقييد أصواتهن فحسب، بل يعكس أيضًا مشكلة نظامية أوسع تتمثل في عدم المساواة في الفضاءين الرقمي والعام. وغالبًا ما تستجيب الناجيات لهذه التهديدات عبر تعديل سلوكياتهن الرقمية واعتماد استراتيجيات دفاعية، كما سيتم تناوله في القسم التالي.

الحواجز أمام الوصول إلى الدعم القانوني

أبرز الاستنتاجات

انتقد المشاركون في كثير من الأحيان الأنظمة القانونية والمنصات الرقمية بسبب استجابتها غير الكافية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا. في حين حاول بعض الناجيات طلب المساعدة عبر قانون الجرائم الإلكترونية، واجهن إجراءات طويلة ومعقدة عند التعامل مع الجهات القانونية أو الرسمية. بالإضافة لذلك، أدت قلة الوعي بالحقوق والقوانين وآليات الإبلاغ إلى تثبيط الناجيات عن السعي لتحقيق العدالة. في العديد من الحالات، تم رفض البلاغات المقدمة إلى وحدات الجرائم الإلكترونية أو لم تلق أي استجابة، مما فاقم من إحباط الناجيات.

الأنماط المحددة

• التحديات في الاستجابة القانونية والتنظيمية: على الرغم من أن الأطر القانونية توفر مساراً لمعالجة العنف القائم على التكنولوجيا، إلا أن الثغرات في التنفيذ وتعقيدات الإجراءات غالباً ما تعيق الوصول إلى نتائج فعالة. أفاد الناجون بأن العوائق البيروقراطية، وطول أوقات الاستجابة، والتعامل غير المتسق مع القضايا ساهمت في شعورهم بالعجز.

• إرهاق الناجين: وصف العديد من الناجين شعورهم بالإحباط من متابعة طلب المساعدة بسبب الردود الأولية الضعيفة.

• الوصمة والمعايير الثقافية: تشير إحدى الناجيات إلى أن المخاوف والضغط الاجتماعية — التي غالباً ما تنبع من الأعراف الثقافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والسلوك — تعيق العديد من النساء عن طلب المساعدة. ويتضح ذلك في حالة صديقتها التي امتنعت عن الإبلاغ عن الجريمة بسبب اعتراض زوجها على ذهابها إلى قسم الجرائم الإلكترونية بصفتها امرأة.

• الخوف من التداخيات الاجتماعية: يشعر العديد من الناجين بأنهم سيتعرضون للوصم الاجتماعي أو الحكم عليهم أو العزلة إذا تحدثوا عن تجاربهم. يؤثر هذا الخوف من النبذ الاجتماعي على قرارهم بالبقاء صامتين، وفي بعض الحالات يفضلون التقليل من المشكلة أو "الابتعاد عنها" بدلاً من طلب المساعدة.

الحواجز أمام الوصول إلى الدعم القانوني (تكملة)

انعكاسات توضيحية

تحدثت إحدى الناجيات اللاتي أُجريت معهن مقابلات في لقاءات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين عن العقبات المتعددة التي تواجه الوصول إلى العدالة وعلاقتها بالحواجز الثقافية:

”الصعوبة ليست فقط أنني تعرضت للعنف عبر الإنترنت... بل المخاوف والضغط الاجتماعي هي التي تمنع هؤلاء النساء من التواصل. أحياناً ليست الخلفية الاقتصادية وحدها هي ما يعيق الناس، بل الخلفية الاجتماعية أيضاً. على سبيل المثال، صديقة لي، من المفترض أنها ذات عقلية متفتحة، لم تقدم شكوى لأن زوجها أخبرها بعدم الذهاب إلى قسم الجرائم الإلكترونية كامرأة. هذا يظهر كيف يمكن أن تكون الحواجز الاجتماعية أكثر تقييداً من الحواجز المالية.“

تُبرز هذه الشهادة كيف أن، رغم الوصول إلى التكنولوجيا والوعي بالحقوق، فإن الضغوط الاجتماعية، وديناميكيات الأسرة، والقيود المالية تعيق الناجين من السعي لتحقيق العدالة. ويزيد الضغط للبقاء صامتين أو تجاهل تجاربهم بسبب المحرمات الثقافية والصعوبات الاقتصادية من تعقيد الوضع للعديد من النساء، خصوصاً من الفئات المهمشة.

المناقشة

تسلط هذه الانعكاسات الضوء على تقاطع التوقعات الاجتماعية، وانعدام الأمان المالي، وصعوبة الوصول إلى العدالة القانونية. غالباً ما يواجه الناجون حواجز مرئية، خصوصاً عندما تضع الأعراف الاجتماعية وصمة عار على تجاربهم، وتمنعهم التحديات المالية من متابعة الإجراءات القانونية. هذا النسيج المعقد من الحواجز يؤكد على الحاجة إلى أنظمة دعم شاملة تعالج العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قدرة الناجين على السعي لتحقيق العدالة.

السلوك الرقمي وتدابير الأمان

أبرز الاستنتاجات

عدّلت الناجيات سلوكياتهن الرقمية استجابةً للتهديدات، غالبًا دون استشارة خبراء تقنيين. ولم تكن هذه التغييرات بالضرورة وقائية بالمعنى الإيجابي، إذ حدّت من حضورهن الرقمي لكنها قلّلت في الوقت ذاته من فرص تعرضهن للأذى. أشار العديد من المشاركين في المقابلات إلى أنهم قاموا بتعطيل حساباتهم، أو استخدام أسماء مستعارة، أو قصر تواصلهم على منصات مشفرة. ومع ذلك، لم يذكر سوى عدد قليل منهم اعتماد تدابير أمنية رقمية قد تعزز سلامتهم على الإنترنت، مثل تفعيل المصادقة الثنائية أو إعداد تنبيهات تسجيل الدخول أو إلغاء تنشيط الحسابات غير النشطة لتقليل بصمتهم الرقمية.

الأنماط المحددة

• **تقليل الحضور الرقمي:** لجأت العديد من الناجيات إلى تقليل ظهورهن على الإنترنت للحد من المخاطر، سواء من خلال تقييد تفاعلاتهن أو تجنب منصات معينة. ومع ذلك، لم تؤدّ هذه الإجراءات بالضرورة إلى إزالة آثار بصمتهم الرقمية؛ بالكامل، مما أبقاهن عرضة للتهديدات المستمرة.

• **اعتماد ممارسات الأمان الرقمي:** سعى بعض المشاركين لتثقيف أنفسهم حول أساسيات الأمان الرقمي، واعتمدوا أدوات مثل تطبيقات المراسلة المشفرة، على غرار «سيجنال» لحماية اتصالاتهم. بالإضافة لذلك، قام عدد قليل من المشاركين بتنفيذ تدابير مثل تفعيل المصادقة الثنائية وإعداد تنبيهات تسجيل الدخول لتعزيز سلامتهم على الإنترنت.

انعكاسات توضيحية

أفاد أحد المشاركين بأنه قام بحذف جميع حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي ويستخدم الآن فقط التطبيقات المشفرة. قال:

”حذفت جميع حساباتي على وسائل التواصل الاجتماعي وأستخدم التطبيقات المشفرة فقط الآن. أشعر أنني فقدت صوتي، لكنها الطريقة الوحيدة للشعور بالأمان.“

وصف آخرون تجنّب نشر آرائهم الشخصية أو صورهم على الإنترنت خوفًا من الاستغلال. قال أحدهم:

”غيرت اسمي على الإنترنت لتجنب التعقب، لكنني ما زلت أشعر بأنني مكشوف. مهما فعلت، أشعر دائمًا بالقلق.“

المناقشة

على الرغم من أن هذه التدابير توفر شعورًا بالأمان على المدى القصير، إلا أنها تقيّد أيضًا قدرة الناجيات على الانخراط الكامل في العالم الرقمي، مما يبرز الحاجة إلى حلول نظامية تضمن السلامة دون التضحية بالقدرة على اتخاذ القرار.

دور التكنولوجيا

أبرز الاستنتاجات

عملت التكنولوجيا كأداة للضرر وأيضاً كوسيلة للدعم. أشار الناجون إلى فشل المنصات الرقمية في التعامل مع حالات الإساءة بشكل كافٍ، لكنهم أبرزوا أيضاً إمكانات التكنولوجيا في بناء مساحات آمنة.

انعكاسات توضيحية

أشار بعض المشاركين إلى كيف مكّنت منصات التواصل الاجتماعي من انتشار محتوى ضار، في حين شارك آخرون كيف ساعدتهم أدوات التواصل المشفرة على الشعور بالأمان.

”منصات التواصل الاجتماعي لا تأخذ التحرش على محمل الجد. أدوات الإبلاغ عديمة الفائدة، فهي لا تستجيب في الوقت المناسب.“

وصف بعض المشاركين استخدام التكنولوجيا لرفع مستوى الوعي وبناء التضامن بين الناجين.

”يمكن أن تكون التكنولوجيا أداة تمكين، لكنها أيضاً سلاح في الأيدي الخطأ. يبدو الأمر كسلاح ذو حدين.“

المناقشة

إن الأثر المتمثل في إسكات النساء بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي المُيسَّر بالتكنولوجيا لا يقتصر على تقييد أصواتهن فحسب، بل يعكس أيضاً مشكلة نظامية أوسع تتمثل في عدم المساواة في الفضاءين الرقمي والعام. وغالباً ما تستجيب الناجيات لهذه التهديدات عبر تعديل سلوكياتهن الرقمية واعتماد استراتيجيات دفاعية، كما سيتم تناوله في القسم التالي.



تحليل مجموعات النقاش المركزة حسب الموضوعات

التي أظهرتها المقابلات الإخبارية الرئيسية، حيث لوحظت تشابهات كبيرة في معالجة الآثار النفسية والاجتماعية والسياسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا. استناداً إلى خبراتهم في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا في الأردن، أشار المشاركون في مجموعات النقاش إلى أن الناجيات من الاعتداءات الإلكترونية غالباً ما يعانين من ضغوط نفسية كبيرة وقلق وخوف، تتفاقم بسبب الطبيعة المستمرة للعنف الرقمي وفقدان السيطرة على العالم الافتراضي. على الصعيد الاجتماعي، يتعرضن لمراقبة شديدة والحكم عليهن واللوم من مجتمعاتهن، مما يعزز المعايير الجندرية الضارة ويزيد من عزلهن. كما أن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتحرش عبر الإنترنت تثني الناجيات عن طلب الدعم، مما يخلق دورة من الصمت والغياب. وعلى الصعيد السياسي، تُستهدف النساء في المناصب القيادية أو العامة بشكل غير متناسب، مما يُعمّق أوجه عدم المساواة الجندرية ويحد من مشاركتهن في الحياة العامة. بينما تتبنى الناجيات استراتيجيات مواجهة مثل تقليل حضورهن الرقمي وتطبيق إجراءات الأمان الرقمي، تظل الاستجابات القانونية والمؤسسية غير كافية، وغالباً ما تتسم بالمواقف المتجاهلة أو عدم التصرف.

تؤكد النتائج المستخلصة من أربع مجموعات نقاش مركزة على الأثر الواسع والمتعدد الأبعاد للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا على الصحة النفسية للنساء والمكانة الاجتماعية والمشاركة السياسية في الأردن. أجريت هذه النقاشات بمشاركة أفراد من خلفيات متنوعة، كانوا خبراء في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا في الأردن، سواء في الإبلاغ عن حوادث للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا أو تقديم الدعم القانوني أو التقني أو النفسي-الاجتماعي أو المالي، أو في دراسة ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا في الأردن. شارك في هذه النقاشات الصحفيون والسياسيون ومقدمو الخدمات ومراكز البحوث والمنظمات النسوية، بالإضافة إلى مجموعة مركزة مخصصة لوكالات الأمم المتحدة، وكشفت هذه النقاشات عن الانتشار الواسع للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا وآثاره العميقة عبر مختلف مناطق الأردن، بما في ذلك عمان والعقبة وعجلون والكرك.

أسفرت مجموعات النقاش المركزة إلى نقاط رئيسية مماثلة لتلك

الأثر النفسي

أبرز الاستنتاجات

- سلط المشاركون الضوء على التأثيرات النفسية الكبيرة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا، بما في ذلك القلق والخوف والانزعاج العاطفي.
- غالباً ما تعاني الناجيات من اضطرابات النوم، واضطرابات الأكل، وفي الحالات الشديدة، أفكار انتحارية نتيجة المضايقات والتهديدات المستمرة.
- تواجه العديد من الناجيات اللوم المجتمعي، مما يؤدي إلى مشاعر الذنب والخجل. وتكون هذه المشاعر أكثر حدة في المجتمعات المحافظة حيث يُقَيَّم السلوك وفق معايير سلوكية صارمة.
- أفادت الناجيات بانخفاض مستوى الثقة بالنفس وترددن في المشاركة في الأماكن العامة أو الرقمية، مما يعزلهن أكثر عن شبكات الدعم ويقلل من حرية التعبير.

الأنماط المحددة

- تأثير الوصمة الاجتماعية: تواجه الناجيات ضغوطاً نفسية متفاقمة نتيجةً لردود الفعل السلبية من العائلات والمجتمعات. توجد وصمات اجتماعية متجذرة تمنعهن من طلب المساعدة. كما أبرز المشاركون كيف تعزز المعايير المجتمعية لوم الضحية، مما يثني الناجيات غالباً عن الإبلاغ عن الحوادث. على سبيل المثال، تتجنب النساء في المجتمعات المحافظة مناقشة العنف الرقمي خوفاً من تشويه سمعة عائلاتهن.
- تباين ردود الفعل: تختلف الاستجابات النفسية بحسب قدرة الناجية على التحمل وطبيعة الحادث ونظام الدعم الاجتماعي المتاح لها.

الأثر النفسي (تكملة)

انعكاسات توضيحية

وصفت إحدى المشاركات القلق والعزلة المتزايدين، والذين امتد تأثيرهما إلى خوف من تعرض أفراد العائلة للأذى:

”كل رسالة أتلقاها تثير القلق. حتى الإشعارات العادية تبدو وكأنها قد تكون مؤذية.“

أشارت مشاركة أخرى إلى أن الناجيات غالباً ما ينفجرن عاطفياً، مبدين علامات الغضب أو الإحباط الناتج عن صدمات غير محلولة:

”توقفتُ عن النوم بشكل ملائم لأنني أعيد التهديدات في ذهني. الأمر مرهق ولا ينتهي أبداً.“

عبّرت الناجيات عن ترددهن في التوجه إلى المؤسسات الرسمية بسبب الخوف من اللوم أو عدم أخذ قضيتهم على محمل الجد. قالت إحدى المشاركات:

”الموظف الذي تعامل مع قضيتي سأل لماذا أعطيت رقم هاتفي لشخص غريب، وجعلني أشعر وكأنه خطأي.“

المناقشة

لا تقتصر الأضرار النفسية على الناجية فحسب؛ فهي تؤثر على قدرتها على التفاعل مع العائلة والمجتمع وفي مكان العمل. وتزيد الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإبلاغ عن العنف الرقمي من حدة هذه التأثيرات، ما يشير إلى الحاجة الملحة إلى خدمات الصحة النفسية المتاحة والمصممة خصيصاً للناجيات.

الأثر الاجتماعي

أبرز الاستنتاجات

- تواجه الناجيات قيودًا متزايدة من العائلة والمجتمع، بما في ذلك الصمت الناتج عن الاعتبارات المتعلقة بالشرف والسمعة.
- يُثني الخوف من الحكم الاجتماعي الناجيات عن طلب المساعدة، مما يخلق دائرة من الصمت والعزلة.
- غالبًا ما يدفع التحرش الرقمي الناجين إلى الانسحاب من الفضاءات الرقمية وغير الرقمية.

الأنماط المحددة

- غالبًا ما يواجه الناجيات قيودًا متزايدة من العائلة والمجتمع، بما في ذلك الصمت الناتج عن الاعتبارات المتعلقة بالشرف والسمعة.
- غالبًا ما تفرض العائلات قيودًا على استخدام الناجيات للمنصات الرقمية لتجنب المزيد من الضرر.
- تتعرض الناجيات للوصم، مما يؤدي إلى فقدانهن للثقة في مجتمعاتهن.

انعكاسات توضيحية

أوضحت مشاركة أن الأعراف الثقافية، خاصة في جنوب الأردن، تُعزز فكرة أن على النساء ألا يشاركن تجاربهن مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا:

”يتحدث المجتمع عني وكأنني تصرفت بطريقة مخزية لمجرد أنني أبلغت عن التحرش.“

أوضحت إحدى المشاركات الناشطات سياسيًا:

”توقفت عن النشر على وسائل التواصل الاجتماعي وحضور الفعاليات لأن التحرش كان مستمرًا. شعرت وكأن صوتي يُمحي.“

أكدت مشاركة أخرى كيف يقوم الضحايا بإلقاء اللوم على أنفسهم، مما يزيد من عزلتهم عن شبكاتهم الاجتماعية:

”لقد فقدت أصدقاء بسبب هذا. يظنون أن التواصل معي سيُشوّه سمعتهم بطريقة ما.“

المناقشة

تُفاقم الأعراف الثقافية المتعلقة بالشرف والسمعة العواقب الاجتماعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا. يجب أن تستهدف التدخلات هذه الحواجز النظامية وتشجع بيئات تمكّن الناجيات من طلب الدعم دون الخوف من الحكم أو الوصم.

الأثر السياسي

أبرز الاستنتاجات

- غالبًا ما تُستهدف النساء في المناصب السياسية والعامة بحملات واسعة من التحرش والتشهير.
- أبلغت الناجيات عن شعورهن بالإحباط من الانخراط في النقاش العام بسبب التهديدات المستمرة والهجمات الشخصية.
- تُستهدف الناشطات في المجال السياسي أو النقاش العام بشكل غير متناسب بحملات الرقمية تهدف إلى إسكاتهن، مما يثني عن المشاركة ويستمر في تعزيز اللامساواة على أساس الجنس في صنع القرار العام.

انعكاسات توضيحية

روت إحدى المشاركات كيف وقع التحرش علنًا بإحدى السياسيات على الإنترنت، حيث استغل المعتدون الصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي لتشويه سمعتها:

”كوني شخصية عامة يجعلني هدفًا مستمرًا للهجمات على الإنترنت. الأمر لا يتعلق بعملتي، بل بإسكاتي ك امرأة.“

أشارت مشاركة أخرى إلى أنَّ حملات العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا ضد النساء تكون أشد بشكل غير متناسب، إذ تسهّل التكنولوجيا الانتهاكات مجهولة المصدر وعلى نطاق واسع.

الأنماط المحددة

- طبيعة الاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي: غالبًا ما يركّز التحرش على هوية المرأة أو أسرته أو حياتها الشخصية بدلًا من دورها العام أو أفكارها.
- تأثير الإسكات: تنسحب العديد من النساء من الأنشطة السياسية أو العامة لتجنب المزيد من الأذى لأنفسهن ولأحبائهن.

المناقشة

يقلّل العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا من مشاركة النساء السياسية وتمكينهن، بالإضافة إلى تأثيره على مشاركتهن في الحياة العامة. يتطلب التصدي لهذه الظاهرة تعزيز الحماية القانونية وتنفيذ حملات لتطبيع الدور النشط للنساء في الحياة العامة.

السلوك الرقمي وتدابير الأمان

أبرز الاستنتاجات

- تتبنى الناجيات سلوكيات دفاعية رقمية، بما في ذلك حذف الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي أو استخدام أسماء مستعارة أو تقييد النشاط على الإنترنت.
- يُفاقم نقص الوعي بالمخاطر الرقمية وتدابير الأمان من تعرض الناجيات للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا.

انعكاسات توضيحية

ذكرت المشاركات حالات حذفت فيها الناجيات جميع حساباتهن على الإنترنت، مكتفيات بوسائل تواصل محدودة مثل «واتساب».

”اضطرتُّ أن أحذف معظم حساباتي على وسائل التواصل الاجتماعي. أشعر وكأنني اختفيت من العالم.“

سلطت مشاركة أخرى الضوء على الحاجة لتدريب على السلامة الرقمية يراعي النوع الاجتماعي.

”بدأت أتعلم عن السلامة الرقمية، لكن كنت أتمنى لو تمت مشاركة هذا النوع من المعرفة قبل فوات الأوان.“

الأنماط المحددة

- الحد من الوجود الرقمي: تحد الناجيات نشاطهن الرقمي لتقليل خطر التعرض للإساءة المستقبلية.
- الحاجة لنشر المعرفة الرقمية: أشار المشاركون إلى نقص الوعي بالممارسات الرقمية الآمنة بين النساء.
- دور المجتمع المدني في رفع الوعي: تبادلت المشاركات في مجموعات النقاش المركزة معلومات حول قدرتهن، كجهات مقدمة للخدمات في توعية الأفراد حول السلامة الرقمية والعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا. ناقشوا جهودهم لتمكين الأفراد من معرفة المخاطر المرتبطة بالمنصات الرقمية واستراتيجيات تعزيز الأمان الرقمي. وأكد المشاركون أهمية تزويد الأفراد بالأدوات والموارد اللازمة للتعرف على العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا والتعامل معه بفعالية، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجههم مثل محدودية الموارد وتفاوت مستويات المعرفة الرقمية بين أصحاب الحقوق.

المناقشة

تقدم هذه الإجراءات الوقائية أمناً على المدى القصير، لكنها تقيد قدرة النساء على المشاركة الكاملة في العالم الافتراضي، مما يبرز الحاجة إلى حلول نظامية توازن بين الأمان والتمكين الرقمي.

الاستجابات القانونية والتنظيمية

أبرز الاستنتاجات

- عبّرت المشاركات عن آراء متباينة حول فعالية وحدة الجرائم الإلكترونية في الأردن، إذ أعرب بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني وخبراء العنف القائم على النوع الاجتماعي في فرق العمل عن ثقتهم بسرّيتها، بينما انتقد آخرون محدودية التواصل وإمكانية الوصول إليها.
- تُعتبر منظمات المجتمع المدني جهات وسيطة أساسية، لكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم الدعم الشامل.

انعكاسات توضيحية

أشارت إحدى الناجيات اللاتي شاركن في المقابلات الإخبارية الرئيسية إلى أن النساء غالباً ما يمتنعن عن الإبلاغ خوفاً من رد الفعل المجتمعي السلبي وتضرر سمعتهن، قائلةً:

”عندما أبلغتُ عن الإساءة، أخبروني أنها ليست خطيرة. كيف يُمكنني الوثوق بالنظام لحمايتي؟“

وأكدت أخرى على ضرورة تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والجهات الحكومية لمعالجة هذه الثغرات

الأنماط المحددة

- عوائق الإبلاغ: تخشى الناجيات من الانتقام أو فقدان العمل أو التعرض لمزيد من المخاطر عند طلب المساعدة.
- الحاجة إلى الخبرة الرقمية: يحتاج مدراء الحالات وموظفو خط المساعدة إلى مزيد من التدريب على تدابير الحماية الرقمية.

• نقص الوعي: كشفت مجموعات النقاش المركزة أنّ العديد من الناجيات يجهلن تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا في فرق العمل. ويمتد هذا النقص في الوعي ليشمل إدراك ماهية العنف الرقمي وفهم الموارد القانونية والاجتماعية المتاحة. وكانت الحاجة إلى حملات التوعية العامة موضوعاً متكرراً، إذ أكدت المشاركات على أهمية تثقيف كل من الناجيات والمجتمعات المحلية.

• مشاكل إمكانية الوصول: دُكرت تحديات الوصول إلى آليات الشكاوى الرسمية وخدمات الدعم بشكل متكرر. وأشارت المشاركات إلى أن الناجيات غالباً ما يواجهن تعقيدات إجرائية، مما يثنيهن عن اتخاذ الإجراءات القانونية. كما أشرن إلى أن الخوف من تكرار وقوعهن ضحايا من قبل جهات إنفاذ القانون أو مقدمي الخدمات يُسهم في قلة الإبلاغ.

المناقشة

يُعد تعزيز الأطر المؤسسية وتوفير خدمات تُركز على الناجيات أمراً بالغ الأهمية لمواجهة التحديات الفريدة التي يُمثّلها العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا. ويُعدّ تدريب جهات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني على الرعاية المُراعِية للصدمات والسلامة الرقمية أمراً أساسياً.

دور التكنولوجيا

أبرز الاستنتاجات

- تُستخدم التكنولوجيا كأداة للإيذاء وفي الوقت نفسه كفرصة للدعم والتوعية.
- أشارت المشاركات في مجموعات النقاش المُركّزة إلى فشل المنصات في معالجة الإساءة بشكل كافٍ، مع تطبيق محدود لمعايير المجتمع.

انعكاسات توضيحية

شاركت إحدى المشاركات كيف وفرت المنصات المُشفّرة شعورًا بالأمان للناجيات اللاتي يطلبن الدعم. سلّطت أخريات الضوء على الحاجة إلى منصات لتحسين آليات الإشراف والإبلاغ. ويُفقدن:

”إن عدم اتخاذ شركات التكنولوجيا أي إجراء يُشعّرني بالعجز. لديهم الأدوات اللازمة لوقف هذا، لكنهم لا يستخدمونها.“

المناقشة

يجب على شركات التكنولوجيا أن تعتمد سياسات تُركز على الناجيات وتحسين الإشراف وتوفير أدوات تُساعد المستخدمات على حماية أنفسهن. تُعدّ حملات التوعية العامة بمخاطر وفوائد المساحات الرقمية ضرورية لإيجاد بيئات أكثر أمانًا.



التحديات التي تمنع الناجيات من مشاركة تجاربهن

القيود الاجتماعية ووصمة العار

تواجه الناجيات أحكامًا مجتمعية تُصنّفهن كمسؤولات عن العنف الذي يتعرضن له، لا سيما عند مناقشة مواضيع حساسة مثل العنف الرقمي. على سبيل المثال، تُعتبر الأعراف المجتمعية أنه من غير اللائق أن تتحدث النساء عن تجاربهن خوفًا من "العار" أو "الفضيحة". تمنع هذه العوامل النساء من الوصول إلى خدمات الدعم أو الآليات القانونية.

نتائج مثيرة للاهتمام

من أكثر النتائج إثارة للدهشة التي توصل إليها البحث كان مدى تأثير الضغوط المجتمعية والأسرية على رغبة الناجيات في الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. فبينما كان من المتوقع أن يكون للوصمة والخوف من الانتقام دورٌ في ذلك، إلا أن شدة رد الفعل العنيف — سواءً من أفراد الأسرة المقربين أو من المجتمع الأوسع — كانت أشد مما كان متوقعًا في البداية. ومن النتائج المثيرة للاهتمام أيضاً كان التناقض بين آليات الدعم الرسمية والتجارب التي عاشتها الناجيات. رغم وجود أطر مؤسسية لتقديم المساعدة، إلا أن العديد من الناجيات وجدنها غير متاحة بسبب العقبات البيروقراطية، أو نقص الوعي، أو انعدام الثقة في النظام. بالإضافة إلى ذلك، كان العبء النفسي الناجم عن تجاوز هذه الحواجز كبيرًا، إذ أعربت الناجيات في كثير من الأحيان عن الإرهاق وخيبة الأمل، مما عزز دائرة الصمت وعدم الإبلاغ.

نقص الوعي

عديد من الناجيات لا يدركن أن الإساءة الرقمية شكل من أشكال العنف. قد يُقللن من شأن التهديدات أو المضايقات أو الاستغلال باعتبارها مضايقات بسيطة بدلاً من اعتبارها قضايا خطيرة.

مشاكل الوصول

أفادت الناجيات بصعوبة التعامل مع آليات الشكاوى الرسمية، إذ إن غياب الكفاءة البيروقراطية والخوف من الوقوع ضحيةً مجددًا يُثنيان النساء عن السعي للعدالة.

الخوف من التبعات الاقتصادية

تخشى الناجيات، وخاصةً الموظفات، فقدان وظائفهن أو سمعتهن إذا أبلغن عن الحوادث. ويتجلى هذا بشكل خاص لدى النساء اللاتي يتعاملن مع الجمهور أو من يتحملن مسؤوليات مهنية كبيرة.

توصيات من الناجيات

١. توصيات سياسية

فرض سياسات صارمة لإدارة المحتوى

أوصت الناجيات بضرورة إلزام المنصات الرقمية بتطبيق آليات أكثر صرامة لإدارة المحتوى، بما يضمن إزالة المحتوى الضار بشكل أسرع. على سبيل المثال، يمكن للمنصات أن تستخدم الذكاء الاصطناعي المتقدم مع المراجعة البشرية للكشف عن التحرش ومعالجته على الفور.

تحسين قوانين الجرائم الإلكترونية

أكدت المشاركات على أهمية تحديث قوانين الجرائم الإلكترونية لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا بشكل أفضل. ويشمل ذلك تعريف التحرش والإساءة الرقمية بوضوح ضمن الأطر القانونية وتشديد العقوبات على الجناة. وتُظهر المراجعات القانونية أن التعريفات الواضحة تُحسن التنفيذ والمساءلة.

تعزيز الحماية القانونية وخدمات الدعم

يُعد اتباع نهج متعدد الأطراف أمرًا ضروريًا لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا بشكل فعال. ويشمل ذلك تعزيز الحماية القانونية، وزيادة الوعي العام، وتمكين الناجيات من خلال نشر المعرفة الرقمية وتوفير خدمات الدعم. وبمعالجة التقاطع بين الصدمات النفسية والوصمة الاجتماعية

والقصور المؤسسي، يمكن للأردن أن ينشئ بيئة رقمية أكثر أمانًا وشمولاً. وينبغي أن تضمن الإصلاحات القانونية والمؤسسية مشاركة النساء والفئات المهمشة مشاركة كاملة في الحياة العامة، دون خوف أو تمييز. إن التعاون بين صانعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضروري لتحويل الفضاء الرقمي إلى فضاءٍ للفرص والتمكين للجميع.

٢. توصيات مجتمعية

تطوير حملات توعية

اقترحت الناجيات تنظيم حملات عامة لنشر المعرفة الرقمية للحد من وصمة العار وتوعية الأفراد بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا في حالات العنف الأسري وعواقبه. يمكن لهذه الحملات أن تُمكن قادة المجتمع والمنظمات المحلية من بناء الثقة وتيسير الوصول. وقد أثبتت مبادرات مماثلة في مناطق أخرى نجاحها في تشجيع الناجيات على طلب المساعدة.

تعزيز المبادرات التي تقودها الناجيات

اقترحت الناجيات تمكين الناجيات الأخريات من قيادة مبادرات تُقدم الدعم والمناصرة بين الأقران. وتُبرز الأدلة المستمدة من البرامج التي تقودها الناجيات فعاليتها في الحد من وصمة العار وتعزيز القدرة على الصمود.

٣. توصيات متعلقة بخدمات الدعم

توفير مساعدة قانونية مجانية

شددت المشاركات على الحاجة إلى مساعدة قانونية مُيسرة ومُصممة خصيصًا لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا في حالات العنف الأسري. وأوصين بإقامة شراكات بين منظمات المجتمع المدني والخبراء القانونيين لإنشاء عيادات قانونية تتمحور حول الناجيات.

تعزيز دعم الصحة النفسية

أكدت الناجيات على أهمية الخدمات النفسية المتخصصة، مثل الاستشارات النفسية الواعية بالصدمات، والتي يمكن الوصول إليها من خلال المراكز المجتمعية. وتؤكد الأبحاث على ضرورة دمج خدمات الصحة النفسية في أنظمة الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي لمعالجة الآثار طويلة المدى.

٤. توصيات متعلقة بالتكنولوجيا والتعليم

تعزيز التدريب على المعرفة والمهارات الرقمية

أوصت الناجيات ببرامج تدريبية مُوجهة لتثقيف النساء والفتيات حول تدابير السلامة على الإنترنت، مثل استخدام المنصات المشفّرة والتعرف على محاولات "التصيد الاحتيالي".

تطوير أدوات الإبلاغ

دعت الناجيات إلى ابتكار آليات إبلاغ سهلة الاستخدام على المنصات الرقمية. وينبغي أن توفّر هذه الأدوات إرشادات واضحة، وأن تُعطي الأولوية للسرية لتشجيع الناجيات على الإبلاغ عن الحوادث دون خوف من الانتقام..

التوصيات المستخلصة من مراجعة الأدبيات السابقة

لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا بفعالية في الأردن ودعم الناجيات، لا بد من اتباع نهج متعدد الجوانب يشمل التدخلات القانونية والمؤسسية والمجتمعية والتكنولوجية. وفيما يلي أبرز التوصيات المستمدة من مراجعة الأدبيات والنتائج البحثية:

• زيادة المساءلة: ضمان محاسبة الجناة من خلال إجراءات تحقيق ومقاضاة شفافة، مع التأكيد على أهمية الخصوصية والمعاملة العادلة أثناء المحاكمات.

• إدماج الفئات المهمّشة: ضمان أن تشمل الحماية القانونية احتياجات النساء اللاتي لا يحملن أوراق ثبوتية، والأقليات من حيث الجنس والنوع الاجتماعي، والأفراد ذوي الإعاقة الذين غالبًا ما يُستبعدون من السياسات الحالية.

١. تعزيز الإطار القانوني

• تعديلات على قوانين الجرائم الإلكترونية وحماية البيانات: تحديث القوانين الحالية لتشمل أحكامًا صريحة تتناول أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا، مثل "استقاء المعلومات الشخصية" و"الابتزاز الجنسي" والملاحقة الإلكترونية. مع ضرورة ضمان وجود تعريفات واضحة لتفادي إساءة استخدام المصطلحات القانونية الفضفاضة.

• إنفاذ القوانين التي تركز على الضحايا: تدريب الكوادر القضائية وإنفاذ القانون على اتباع مناهج تراعي الضحايا، مع إعطاء الأولوية لسلامة الناجيات وسريتهن.

٢. تعزيز الثقافة والوعي الرقمي

• حملات التوعية العامة: تنظيم حملات توعية وطنية تُركّز على الحقوق الرقمية، والسلامة على الإنترنت، ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا. وتصميم هذه الحملات للوصول إلى المجتمعات الريفية والمحرومة.

• المناهج التعليمية: دمج المعرفة الرقمية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا ضمن المناهج الدراسية، بدءاً من المرحلة الإعدادية، مع تغطية مواضيع مثل التحرش الإلكتروني، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، وآليات الإبلاغ.

• تمكين النساء والفتيات: تنظيم ورشات عمل وبرامج تدريبية لتزويد النساء والفتيات بمهارات المعرفة الرقمية وممارسات النظافة الرقمية، مما يُمكنهن من حماية أنفسهن من التهديدات الإلكترونية.

٣. تعزيز أنظمة دعم الناجيات

• إنشاء خدمات دعم مُخصصة: إنشاء مراكز متخصصة تُقدم الدعم القانوني والنفسي والفني للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا. يجب أن تكون هذه الخدمات سهلة الوصول وسرية ومُصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفردية.

• التعاون مع منظمات المجتمع المدني: تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتوسيع نطاق البرامج التي تركز على الناجيات، بما في ذلك خطوط المساعدة وإدارة الحالات وجهود المناصرة.

• شبكات الدعم: إنشاء مجموعات دعم الأقران للناجيات، وتوفير مساحات آمنة لتبادل الخبرات والوصول إلى الموارد.

٤. تعزيز التكنولوجيا لمنع والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا

• إدارة المحتوى وحلول الذكاء الاصطناعي: التعاون مع منصات

التواصل الاجتماعي لتحسين خوارزميات إدارة المحتوى للكشف عن المحتوى الضار وإزالته بشكل استباقي.

• آليات الإبلاغ: الدعوة إلى تحسين أنظمة الإبلاغ عبر الإنترنت التي تتيح للناجيات الإبلاغ عن المحتوى الضار مباشرةً على المنصات، مع استجابات فورية.

• أدوات السلامة الرقمية: تطوير تطبيقات وأدوات سهلة الاستخدام لمساعدة النساء على تأمين وجودهن الرقمي، واكتشاف المخاطر المحتملة، والإبلاغ عن الإساءة.

٥. بناء قدرات مقدمي الخدمات

• التدريب الفني: تزويد مقدمي الخدمات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية، بالمهارات والمعارف اللازمة لمواجهة التهديدات الناشئة، مثل "التزييف العميق" والتحرش المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

• فرق متعددة التخصصات: تشكيل فرق عمل متعددة التخصصات تضم خبراء قانونيين وفنيين ونفسيين لمعالجة الطبيعة المتعددة الجوانب لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا.

• تخصيص الموارد: ضمان توفير موارد كافية لمقدمي الخدمات، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات، للتعامل مع الحالات المتزايدة بفعالية.

٦. الدعوة إلى التغيير الثقافي والمجتمعي

• مواجهة ثقافة لوم الضحية: إطلاق مبادرات إشراك مجتمعي للتصدي للوصمة وتغيير المواقف المجتمعية التي تُلقي باللوم على الناجيات بدلاً من الجناة.

• تعزيز المساواة الجندرية: الدعوة إلى سياسات وبرامج تُتحدى الأعراف الذكورية وتُعزز المساواة الجندرية، مما يُهيئ بيئة تُمكن الناجيات من السعي إلى العدالة.

٧. تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين

• الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص: تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص (مثل شركات التكنولوجيا) ومنظمات المجتمع المدني لتطوير حلول شاملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا في حالات الطوارئ.

• التعاون الإقليمي والدولي: التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية لتبادل الممارسات الفضلى والأدوات والأطر اللازمة لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا في حالات الطوارئ.

• البحث وجمع البيانات: الاستثمار في البحوث الجارية لتحديد الاتجاهات الناشئة وتوثيق تجارب الناجيات وتقييم فعالية التدخلات.

٨. الرصد والتقييم طويل الأمد

• تقييمات الأثر: إجراء تقييمات منتظمة لفعالية الاستراتيجيات المطبقة وإجراء التعديلات اللازمة.

• شفافية البيانات: الاحتفاظ بقواعد بيانات مفتوحة المصدر لتتبع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا، مع ضمان سرية هوية الناجيات.

مقدمو الخدمات

مقدمو خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا:

١. مديرية الأمن العام - وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية
 - رقم خط المساعدة الوطني للشرطة هو 112.
 - رقم خط المساعدة الوطني للنساء هو 181.
 - خط المساعدة للجرائم الإلكترونية هو 1930.
٢. الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح
 - للتواصل مع خط مساعدة الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح عبر الرابط <https://er.josa.ngo/>
٣. اتحاد المرأة الأردنية
 - للتواصل مع خط مساعدة اتحاد المرأة الأردنية على الرقم +962 (0)6 5675729
٤. معهد العناية بصحة الأسرة - مؤسسة نور الحسين
 - يقدم معهد العناية بصحة الأسرة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وإدارة حالات حماية الطفل، بما في ذلك الاستشارات الفردية. يدير المعهد مراكز في مواقع مختلفة:
 - عمان: صويلح، الحي الشرقي، بالقرب من مركز شرطة شمال عمان.
 - ساعات العمل: من الأحد إلى الخميس، من الساعة ٨ صباحاً حتى ٣:٣٠ مساءً. الخط الساخن: 0799530746.
 - إربد: مركز الأميرة بسمة للتنمية، شارع مدرسة زهاء الدين، بجانب مستشفى الأمير راشد العسكري، مقابل مدرسة البنين، أيدون.
 - للتواصل: 0798758201 / 0791369004 / 0791369005.

٧. مركز العدل للمساعدة القانونية

يقدم المركز استشارات قانونية وتمثيلاً قانونياً للأفراد الأكثر ضعفاً، بمن فيهم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. يُدير المركز عيادات متعددة في جميع أنحاء محافظات الأردن، ويقدم خدماته لمن لا يستطيعن تحمل تكاليف توكيل محامين خاصين.

٨. منظمة المرأة العربية

تدافع منظمة المرأة العربية عن حقوق المرأة وتقدم الدعم للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. تُدير مراكز في إربد والمفرق والزرقاء، وتُقدم خدماتها للنساء الأردنيات واللاجئات على حدٍ سواء.

• عجلون: شارع المدينة المنورة. للتواصل: 0790415453 / 0790415120 / 0795738150.

• جرش: جمعية الكتاب والسنة، شارع الملك عبد الله. للتواصل: 0790415453 / 0790415120 / 0795738150.

٥. الهيئة الطبية الدولية

تقدم الهيئة الطبية الدولية إدارة شاملة للحالات وخدمات اجتماعية للأطفال المعرضين للخطر. يُديرون خطأً ساخناً على مدار الساعة: 0795785095. عمان وإربد (أيدون).

٦. مديرية الأمن العام - إدارة حماية الأسرة والأحداث

تتولى التعامل مع قضايا العنف الأسري ويوفرون الحماية والدعم اللازمين.

المراجع

- أسمر، ف. إ. (٢٠٢٠). المطالبة بالعالم الرقمي كمساحة عامة واستعادة ملكيته: تجارب ورؤى من نسويات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المملكة المتحدة: أوكسفام.
- أسوشيتس، س. (٢٠٢١). معالجة الجرائم الإلكترونية في المجتمعات المحلية في الأردن. عمان: سيرين أسوشيتس.
- باربور، م. (٢٠٢٠). معايير المجتمع. ملفيل: Genderit.org.
- فورم، و. إ. (٢٠٢٤). الفجوة العالمية بين الجنسين ٢٠٢٤. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.
- إنغريد برودفيغ، س. س. (٢٠٢١). كوفيد-١٩ وتزايد العنف المنزلي ضد المرأة: جائحة العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا. واشنطن: مؤسسة الويب.
- إنغريد برودفيغ، س. س. (٢٠٢٣). كوفيد-١٩ وتزايد العنف المنزلي ضد المرأة. واشنطن: مؤسسة الويب.
- ريفسنغ، ن. س. (٢٠٢٣). التضليل الإعلامي القائم على النوع الاجتماعي وخطاب الكراهية المتحيز جنسياً على الإنترنت. باكستان: الدعم الدولي لوسائل الإعلام.
- سلمى جراد، أ. ب. (٢٠٢٣). الاستجابات للجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الدروس المستفادة من أجل انتعاش اقتصادي شامل. منظمة أوكسفام الدولية.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤). هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تم الاسترجاع من موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإلكتروني: <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures#83923>
- ولد علي، م. (٢٠٢٢). العنف الرقمي ضد الصحفيات في ازدياد، وفقاً للمتخصصين. عمان: صحيفة جوردان تايمز.

